

مواقف النخلة من القراءات القرآنية

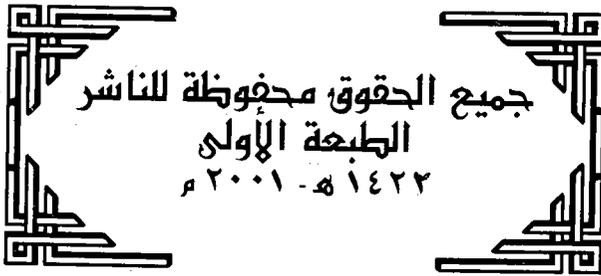
من خلال تفسير
ابن عطية الأندلسي

المجرب الوجيز في تفسير الجنب العزيز

تأليف
الدكتور ياسين جاسر المحيّم
استاذ النحو والصرف وعلوم القرآن

دار الحياة للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

بيروت - لبنان



DAR EHIA AL-TOURATH AL-ARABI

Publishing & Distributing

دار إحياء التراث العربي

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - شارع دكاش - هاتف: ٢٧٢٦٥٢ - ٢٧٢٦٥٥ - ٢٧٢٧٨٢ - ٢٧٢٧٨٣ فاكس: ٧١٧ - ٨٥ - ٦٢٣ ص.ب: ٧٩٥٧/١١

Beyrouth - Liban - Rue Dakkache - Tel. 272652 - 272655 - 272782 - 272783 Fax: 850717 - 850623 P.O.Box; 7957/11

مواقف النجاة
من القراءات القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

أثار علماؤنا الأقدمون من أهل اللغة والنحو رحمهم الله تعالى، مشكلة علمية، هي من الأهمية بمكان، تتجلى هذه المشكلة من خلال موقف بعض أعلام اللغة والنحو المعارض للقراءات القرآنية، حيث غلب بعضهم القاعدة النحوية على القراءة المتواترة المخالفة لقاعدة نحوية موافقة لرأيه . مما دعاني إلى دراسة هذه الظاهرة، ومناقشة أولئك الأعلام، مناقشة علمية هادئة، ظهر الصواب لي جلياً، والحق واضحاً، وسوف يتبين للقارئ وجه الحق من خلال قراءة هذا البحث المتواضع .

وبما أن القراءات القرآنية المتواترة قد رويت بالأسانيد الصحيحة التي لا تقبل الشك، فقد جعلتها الأصل في قبول القاعدة النحوية أو ردها، فكان مدار بحثي على ذلك، لأن هذه القراءات قد روتها الأمة جيلاً عن جيل، عن أفصح الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فقرأ بها وأقرأها لأصحابه، حتى وصلت إلينا كما هي .

وقبل الخوض في مناقشات أولئك الأعلام من النحاة، أحب أن

كتاب مواقف النحاة من القراءات القرآنية

أعطي نبذة عن علم القراءات القرآنية، وكيف نشأت، وعن أعلام القراء السبعة الذين رويت قراءاتهم بالتواتر:

د. ياسين جاسم

علم القراءات

هو معرفة أداء كلمات القرآن الكريم ونطقها . وهو من أشرف العلوم، لما له من تعلق بكتاب الله . وقد أمرنا الباري - سبحانه وتعالى - أن نتعبده بتلاوة كتابه الكريم تلاوة صحيحة فقال: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾^(١)

والعالم بالقراءة يسمى مقرئاً وقارئاً، ومعناه العابد الناسك^(٢).

والمقرئ هو الذي أخذ القراءة متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم - وصح سندها برواية العدول الضابطين . والقراءة الصحيحة ما توافرت فيها الأركان الثلاثة المعروفة لدى القراء، والتي سأبينها بعد قليل . ويمكن لكل من لم يتحقق من القراءة الصحيحة المكتملة للأركان أن يقع في الخطأ، وقد وقع الأعرابي الذي قرأ في أيام الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في الخطأ . فقد ذكر ابن الأنباري في نزهة الألباء، قال: قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال: من يقرئني شيئاً مما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم ؟ فأقرأه رجل سورة براءة، فقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بجر اللام، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله ؟ إن يكن الله تعالى برئ من

(١) سورة المزمل / ٤

(٢) أساس البلاغة / ١ / ١٠٠

رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ ذلك عمر فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة لا أعلم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني؟ فأقراني هذه السورة براءة، فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾. فقلت: أو قد برئ الله تعالى من رسوله؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا بري منه، فقال عمر رضي الله عنه: ليست هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بالرفع. فقال الأعرابي: أنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم (١).

(فأمر رضي الله عنه أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة العربية). من خلال هذه الرواية ندرك مدى ارتباط القراءة بسلامة اللغة، ذلك أن الأعرابي بفطرته أدرك وجه القراءة الخاطئة من الصائبة. وقد اشترط ابن الجزري للقراءة الصحيحة أن يجتمع فيها ثلاثة أركان، يقول ابن الجزري:

وكل ما وافق وجه نحو وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصح إسناداً هو القرآن من هذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة (٢)
وتفسير هذه الضوابط هو:

الأول: أن توافق القراءة العربية بوجه من الوجوه. والمراد بما

(١) نزهة الألباء / ١٢٣ وينظر مناهل العرفان ١ / ٤٢٠

(٢) النشر في القراءات العشر ٩ / ١

وافق العربية بوجه من وجوه اللغة العربية، سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرّ مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية .

الثاني: أن تكون موافقة لإحدى المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، كقراءة ابن عامر ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ في سورة البقرة بغير واو . و﴿وَالزُّبَيْرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ في سورة (آل عمران) بزيادة الباء في الاسمين، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي، ومثل: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ في سورة الفاتحة بغير ألف، فإنه كتب بغير ألف بعد الميم في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله . ويندرج فيه ما وقع الاختلاف في الحركة والسكون مثل ﴿الْقُدْسِ﴾ ، وبالتخفيف والتشديد، مثل ﴿يَنْشُرْكُمْ﴾ بيونس، وبالقطع والوصل المعبر عنه بالشكل، مثل ﴿أَنْزَلُوا﴾ بغافر، وباختلاف الإعجام مثل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ ، وبالإعجام والإهمال مثل ﴿نُنَشِرُهَا﴾ ، وكذا المختلف في كيفية لفضها، كالمدغم والمسهل والمال والمرقق، فإن المصاحف العثمانية هكذا كلها . ودخل في هذا قراءة ابن كثير في ﴿جَنَّتِ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ من سورة التوبة، فإنه ثابت بالمصحف الكوفي .

واعلم أن من خالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة، ألا ترى أنهم يعدون إثبات ياءات الزوائد وحذف

ياء ﴿تَشَلَّنِي﴾ بالكهف، وقراءة ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، ونحو ذلك، من مخالف الرسم غير مردود، لتمشيه مع صحة القراءة، بخلاف زيادة كلمة أو نقصانها^(١).

الثالث: صحة إسنادها، والمراد بصحة الإسناد أن يروى هذه القراءة عدل ضابط عن مثله، وهكذا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من غير شذوذ ولا علة قادحة. والعلامة ابن الجزري يشترط فوق ذلك التواتر، وهو أن يروي القراءة جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، وهكذا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بدون انقطاع في السند. وإذا اختل ركن من هذه الأركان فالقراءة تكون عند ذلك شاذة^(٢).

وإن كل قراءة اجتمعت فيها هذه الأركان الثلاثة يحكم بقبولها. وهي من المعلوم من الدين بالضرورة إن كانت تلك القراءة مروية عن الأئمة السبعة. فإذا اجتمعت في القراءة هذه الأركان الثلاث قطع بصحتها وصدقها، ولا فرق بينها وبين القرآن^(٣).

وأما واضع علم القراءات فهم الأئمة القراء، وقيل: أبو عمر حفص بن عمر الدوري. وأول من دَوَّن فيه هو أبو عبيد القاسم بن سلام. وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

(١) ينظر مناهل العرفان ١ / ٤١٩

(٢) ينظر المصدر السابق ١ / ٤٢٠

(٣) ينظر المصدر السابق ١ / ٤٢١

على هذه الحال، اختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابع التابعين عن التابعين، وهلم جرا حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين، الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات، يضبطونها ويتقنونها وينشرونها .

وحينما استحر القتل بالقراء في حروب الردة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . طلب عمر بن الخطاب من أبي بكر - رضي الله عنهما - أن يجمع القرآن الكريم، فقال: (إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتهافتون في الحرب تهافت الفراش في النار، وإني أخشى أن يقتلوا جميعاً، وهم حملة القرآن، فيضيع منه كثير)^(١) . فلم يزل عمر يراجع أبا بكر حتى شرح الله صدره لذلك . فأمر زيد بن ثابت مع بعض الصحابة، وهم أبي بن كعب وعبدالله بن مسعود وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وطلحة وحذيفة بن اليمان وأبو الدرداء وأبو هريرة وأبو موسى الأشعري، أمرهم أن يتبعوا القرآن ويجمعه^(٢) .

وقد اعتمدت الأمة في نقل القرآن على الحفاظ، ولذلك أرسل عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار كل مصحف مع من يوافق قراءته، في الأكثر . وقرأ كل مصر بما في مصحفهم، وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم تجرد لأخذ القراءات عن هؤلاء قوم أسهروا ليلهم في ضبطها، وأتبعوا

(١) السبعة في القراءات / ٦

(٢) المصدر السابق / ٦

نهارهم في نقلها، حتى صاروا في ذلك أئمة للاقتداء، وأنجماً للاهتداء، وأجمع أهل بلدهم على قبول قراءتهم . ولم يختلف عليهم اثنان في صحة روايتهم ودرايتهم، وذلك لتصديهم للقراءة التي نسبت إليهم، وكان المعول فيها عليهم^(١) . وهم:

الأول: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي أبورويم المقرئ، إمام أهل المدينة في القراءة، قرأ على سبعين من التابعين، وأقرأ الناس دهرًا طويلًا . قال عنه الإمام مالك: نافع إمام الناس في القراءة، (ت ١٦٩ هـ)^(٢) .

الثاني: عبد الله بن كثير بن عبد المطلب أبو معبد الداري المكي، إمام أهل مكة في القراءة، تصدر للإقراء وصار إمام أهل مكة في ضبط القرآن . كان فصيحاً بليغاً، قال عنه الأصمعي: كان ابن كثير أعلم بالعربية من مجاهد بن جبر، وما زال هو الإمام المجمع عليه بالقراءة حتى مات سنة (١٢٠ هـ)^(٣) .

الثالث: أبو عمرو بن العلاء زيان بن عمار بن العريان المازني. قرأ بالكوفة والبصرة على جماعات كثر، وليس في القراء السبعة أكثر شيوخاً منه، سمع أنس بن مالك، كان عالماً بالقرآن والعربية، قال عنه يونس بن حبيب: والله لو قسم علم أبي عمرو وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهاداً، والله لو رآه رسول الله صلى الله

(١) ينظر: مناهل العرفان / ٤١٢

(٢) ينظر: معرة القراء الكبار / ١ / ١٠٨

(٣) ينظر: هداية القاري / ٢٨

عليه وسلم لسره ما هو عليه . توفي بالكوفة سنة (١٥٤ هـ) ^(١) .

الرابع: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي أبو عمران الشامي، عربي صريح النسب، قال عنه الإمام ابن الجزري: بلغت قراءته التواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين، الذين أخذوا القراءة عن الصحابة ^(٢) . توفي بدمشق سنة (١١٨ هـ) ^(٣) .

الخامس: عاصم بن بهدله بن أبي النجود، شيخ الإقراء بالكوفة، جمع بين الفصاحة والإتقان، كان ضابطاً صدوقاً، روى عنه أبو عمرو بن العلاء والخليل، بن أحمد، توفي على أرجح الأقوال سنة (١٢٧ هـ) ^(٤) .

السادس: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات أبو عمارة الكوفي، كانت له الإمامة في الإقراء بعد عاصم، كان حجة ثقةً ثباتاً بصيراً بالفرائض عالم بالعربية، حافظاً للحديث، فقال عنه سفيان الثوري: (غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض) (توفي سنة ١٥٦ هـ) ^(٥) .

السابع: علي بن حمزة الكسائي، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات، أخذ اللغة عن الخليل بن أحمد، وكان

(١) ينظر هداية القاري / ٦٤٨ .

(٢) النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٦٢ .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ / ٤٤٩ .

(٤) ينظر هداية القاري / ٢٨ .

(٥) ينظر هداية القاري / ٦٤٨ .

إمام المدرسة النحوية الكوفية، توفي سنة (١٨٩ هـ) (١).

ولهذا فقد نظم الإمام الشاطبي أولئك الأعلام مع رواتهم في (حز الأمانى) التي جمع فيها القراءات السبع المتواترة فقال فيها:

تخيرهم نقادهم كل بارع وليس على قرآنه متأكلا
فأما الكريم السرفي الطيب نافع فذاك الذي اختار المدينة منزلا
وقالون عيسى ثم عثمان ورشهم بصحبته المجد الرفيع تأثلا
ومكة عبد الله فيها مقامه هو ابن كثير كائر القوم معتلا
روى أحمد البزي له ومحمد على سند وهو الملقب قنبلا
وأما الإمام المازني صريحهم أبو عمرو البصري فوالده العلا
أفاض على يحيى اليزيدي سيبه فأصبح بالعذب الفرات معللا
أبو عمر الدوري وصالحهم أبو شعيب السوسي عنه تقبلا
وأما دمشق الشام دار ابن عامر فتلك بعبد الله طابت محللا
هشام وعبد الله وهو انتسابه لذكوان بالإسناد عنه تنقلا
وبالكوفة الغراء منهم ثلاثة أذاعوا فقد ضاعت شذاً وقرنفا
فأما أبو بكر وعاصم اسمه فشعبة راويه المبرز أفضلا
وذاك ابن عياش أبو بكر الرضى وحفص وبالائقان كان مفضلا
وحمزة ما أزكاه من متورع إماما صبورا للقران مرتلا
روى خلف عنه وخلاص الذي رواه سليم متقنا ومحصلا
وأما علي فالكسائي نعمته لما كان في الإحرام فيه تسربلا

(١) ينظر هداية القاري / ٦٨٥ .

روى ليثهم عنه أبو حارث الرضا وحفص هو الدوري في الذكر قد خلا^(١)

هؤلاء الأئمة وأضرابهم هم الذين خدموا الأمة والملة، وحافظوا على الكتاب والسنة؛ وفيهم يقول السيوطي: (ثم لما اتسع الخرق، وكاد الباطل يتلبس بالحق، قام جهابذة الأمة وبالغوا في الجهاد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا الصحيح والمشهور والشاذ، بأصول أصلوها وأركان فصلوها)^(٢).

واقبل أن أدخل في مناقشة النحاة ضمن هذا الموضوع الشائك لا بد لي أن أشير إلى أنني جعلت ميدان بحثي من خلال تفسير ابن عطية الأندلسي (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، ذلك أن هذا التفسير قد جمع معظم القراءات القرآنية المتواترة والشاذة. وسوف نرى عند الخوض في موضوع القراءات والنحو أن خلافات حصلت بين علماء النحو من جانب، وعلماء القراءات من جانب آخر، وبين النحاة أنفسهم من جهة أخرى. فكان من أسباب هذه الخلافات أن حصل الطعن في القراءات المتواترة، وحصل إقصاء القرآن الكريم من مواطن الاستشهاد في النحو، بحجة اختلاف القراءات، ثم الطعن في قراءات الأئمة القراء الكبار الذين تواترت قراءاتهم. ليبقى الشعر متصديراً موطن الشاهد في أغلب المسائل النحوية.

إن علماء العربية استمدوا قواعدهم من كتاب الله تعالى، ومن

(١) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع / ١٢

(٢) ينظر مناهل العرفان في علوم القرآن ٢ / ٤٦٢.

كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن كلام العرب، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان ينبغي أن يكون القرآن هو الحكم على علماء النحو، وما قعدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إلى القرآن، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة له لنحكمها فيه، وإلا كان ذلك عكساً للآية، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية .

وقد مرت بنا مصطلحات خاصة بعلم القراءات، فقبل أن أجد هذا الموضوع علي أن أوضح معاني هذه المصطلحات، لتكون لنا جسراً نعبر من خلاله إلى توجيه النحاة لهذه القراءات:

ما (السند) ؟ وما (التواتر) ؟ وما (الشذوذ) ؟ وما الفرق بين القراءة والقرآن ؟ وما موقف النحاة من القراءات القرآنية:

١ - السند:

السند في اللغة: ما قبلك من الجبل، وعلا عن السفح . ومعتمد الإنسان، وما أسند من حائط ونحوه^(١) .

وفي اصطلاح علماء الحديث وعلماء القراءات: من هذا المعنى^(٢) ، لأن كلاً من راوي القراءة والحديث يسند مارواه إلى من سمعه منه، حتى يبلغ السند إلى منتهاه، وهو النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) ينظر: القاموس المحيط مادة (س ن د)

(٢) ينظر: سراج القاريء المبتديء/١٠

٢ - التواتر:

التواتر في اللغة: هو التتابع . يقال: تواتر القطا والإبل، وجئن متواترات: أي متتابعات وترأ بعد وتر^(١) .

وفي الاصطلاح: هو الخبر الذي يرويه جمع عدول ضابطون تحيل العادة تواطهم على الكذب عن مثلهم، من أول السند إلى منتهاه، على أن لا يختل هذا الجمع في أية طبقة من طبقات السند^(٢) . وهو بمنزلة العيان .

والخبر المتواتر في علم القراءات: نقل جماعة مستفيضة يمتنع تواطؤهم على الكذب، عن جماعة مثلهم من أول السند إلى منتهاه، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك بطريق المشافهة والسمع^(٣) .

٣ - الشذوذ:

يقال: شذ عن الجماعة شذوذاً أي انفرد عنهم، وهو من شذاذ القوم، أي من الذين هو منهم وليس منهم . وأصابه شذاذ الحصى أي ماتفرق منه .

وقد استعار علماء الدراسات اللغوية كلمة (شاذ) ، فأطلقوها على كل ما خالف قواعدهم العامة . واستعارها علماء القراءات

(١) ينظر: اساس البلاغة مادة (وت ر)

(٢) ينظر: الاحكام لابن حزم ١/٩٣، والمستصفي للغزالي ١/٥٨

(٣) ينظر: القراءات الشاذة/ ٥

فأطلقوها على كل ماوراء القراءات العشر^(١).

وقد انتهج علماء القراءات - منذ عصر الصحابة - أسلوباً علمياً دقيقاً في انتقال قراءة القرآن من المعلم إلى المتعلم: فلم يكن الشيخ يأذن لتلميذه بالإقراء إلا بعد أن يسمع التلميذ من الشيخ أولاً، ثم يعرض على شيخه ماسمعه منه. وقد صنع رجال الحديث النبوي الشريف في تحمل السنة شيئاً قريباً من هذا، غير أنهم اكتفوا في تحمل الحديث بالسمع من لفظ الشيخ، ولا كذلك علماء القراءات^(٢). وقال ابن الجزري كما مر بنا "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة، التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها"^(٣). فالقراءة إذن: (هي العلم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم). والقرآن لغة: هو كما يرى ابن عطية: "مصدر من قولك: قرأ الرجل إذا تلا، يقرأ قرأناً وقراءة"^(٤).

ويستدل ابن عطية لتأكيد مصدرية القرآن بقول حسان بن ثابت يرثي عثمان بن عفان رضي الله عنه:

ضحوا بأشمط عنوان السجود به يقطع الليل تسبيحاً وقرآناً

(١) ينظر: اتحاف فضلاء البشر/ ٥، والاختلاف بين القراءات/ ٧٦

(٢) ينظر اتحاف فضلاء البشر/ ٥

(٣) النشر في القراءات العشر/ ٩

(٤) مقدمة ابن عطية للمحرر الوجيز/ ٥٦

أي قراءة^(١) .

فما الفرق إذاً بين القراءة والقرآن ؟

لا أرى أي فرق بينهما، فهما حقيقتان بمعنى واحد، يتضح ذلك من التعاريف لكل منهما . ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات، وخاصة حديث نزول القرآن على سبعة أحرف .

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " أقرأني جبريل عليه السلام على حرف واحد فراجعته، فلم أزل أستزيده، ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف " ^(٢) . وبعد هذه الجولة نعود الآن لنرى مواقف النحاة من القراءات .

مواقف النحاة من القراءات

من خلال هذه النبذة السريعة عن نشأة علم القراءات، وشروط القراءة الصحيحة، اتضح لنا أن العلاقة وثيقة بين القراءات والنحو، فإذا كانت موافقة القراءة للعربية ولو من وجه واحد شرطاً من شروط صحتها، يتبين لنا الأثر البالغ للنحو في تقويم القراءة الواحدة .

وموقف النحاة من القراءات غير خاف على الدارسين، وقد أشرت في الفصل الثالث من كتابي (الدراسات النحوية في تفسير ابن

(١) المصدر السابق ٥٦/١

(٢) الحديث رواه البخاري في صحيحه ١٠٠/٦ ومسلم في صحيحه ٢/٢٠٢ وينظر: المغني في توجيه

القراءات العشر ٥٠/١

عطية) الى ذلك^(١).

فكثير من النحاة نجدهم يضعفون القراءة الصحيحة المتواترة، ويخطئون إمامها، ويردونها أحيانا . وقد تضمنت كتب النحو والتفسير وغيرها نصوصاً كثيرة في الطعن على الأئمة القراء، الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين تلتقت الأمة قراءاتهم بالقبول . ثم إن بعض النحاة يستوي عندهم في تلحين القراءة، القراءات المتواترة والشاذة .

فالبصريون مثلاً يقفون من القراءات موقف الرافض لكل ماخالف قواعدهم النحوية، إلا أن منهم من يقبل القراءة ويأخذ بها ويحتج لها على خلاف غيره من البصريين .

والكوفيون يقفون من القراءات موقف المؤيد لها، إلا أن بعضهم يردّها ويعارضها كذلك .

وسيبيويه زعيم المدرسة البصرية - مثلاً - يرى أن القراءة سنة متبعة يجب اتباعها . في حين نجد الفراء الكوفي يرفض بعض القراءات ولا يؤيدها .

ونرى المازني البصري يخطيء قراءة ما، والكسائي الكوفي يقبل أخرى ويبني عليها بعض القواعد النحوية .

والمبرد البصري ينكر على حمزة قراءة (الأرحام) بالجر في قوله

(١) راجع الفصل الثاني ص / ٥٧ من كتابي الدراسات النحوية في تفسير ابن عطية .

تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١)، بينما نرى ابن جنبي يؤيدها ويدافع عنها، ويرد على المبرد فيقول: (ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك واقرب وأخف وألطف)^(٢). ثم يقول: "لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمّر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية، كأني قلت: (وبالأرحام) ثم حذف الباء لتقدم ذكرها"^(٣).

ويرفض ابن يعيش قول المبرد في رده قراءة حمزة فيقول: (وهذا القول غير مرض من أبي العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل الى رد نقل الثقة)^(٤).

وهذا الزمخشري يرد قراءة ابن عامر في فصله بين المتضايقين، في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٥).

بينما نجد أبا حيان يرد على الزمخشري رداً لا ذعاً فيقول: (وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة).

(١) سورة النساء / ١

(٢) الخصائص لابن جنبي ٢٨٥ / ١

(٣) المصدر السابق / ٢٥٨ / ١

(٤) شرح المفصل ٧٨ / ٣

(٥) سورة الانعام / ١٣٧

ونرى النحاس قد لحن قراءة من قرأ (معائش) بالهمز بينما نرى الزجاج يقول: (جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ) ، ثم يقول: (ولا أعلم لها وجها الا التشبيه بصحيفة وصحائف)^(١).

ولا يختلف موقف المذاهب النحوية عن موقف أفراد النحاة كثيراً، فمنهم من أخذ بالقراءة واحتج لها، ومنهم من رفضها وردّها، ونرى بعضهم يسقط القراءة من حسابه مطلقاً^(٢).

ويرى الشيخ عبد الخالق عزيمة -رحمه الله - أن من أسباب تلحين النحاة للقراء هو الآتي:

١ - كانوا يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد و سنوه من قوانين^(٣).

٢ - وأحياناً يخفى توجيه القراءة على بعض النحويين فيسارع إلى تلحينها^(٤).

٣ - وأحياناً ينظر إلى الشائع من اللغات ويغفل عن غيره^(٥).

٤ - وفي بعض الأحيان يزعم بعضهم أنه أحصى أوزان العربية

(١) القراءات واللهجات للدكتور حمودة/١٣٦-١٣٧ . وينظر: اثر القرآن والقراءات في النحو العربي/

(٢) ينظر: المصدر السابق/٣٢٧

(٣) دراسات لاسلوب القرآن الكريم/١/٢٢

(٤) المصدر السابق/١/٢٢

(٥) المصدر السابق/١/٢٣

فوجدتها تخلو من بعض الأوزان، فيلحن ماجاء عليها من قراءات^(١).

ثم قال الشيخ عزيمة:

(لم يكتف النحويون بتلحين ماخالف قواعدهم، وإنما كان منهم تلحين لبعض القراءات المتواترة مع موافقتها لأقيستهم)^(٢).

ثم قال:

(ومن المفارقات العجيبة أن ابن جني وصف القراء عامة في الخصائص بضعف الدراية، كما وصفهم في المنصف بالسهو والغلط، اذ ليس لهم قياس يرجعون إليه، ولكنه في المحتسب يدافع عن القراء، ويرد على من يخطئهم في القراءات الشواذ)^(٣).

وسوف نرى - من خلال توجيه ابن عطية للقراءات - مواقف النحاة أولاً، من خلال القراءات المشكلة التي تجمع بين المتواتر والشاذ، ومن خلال القراءات المتواترة والشاذة التي كاد تفسيره - المحرر الوجيز - يستوعب جميع وجوهها .

مواقف النحاة من القراءات المشكلة

لا أريد أن أتحدث في هذا الفصل عن مشكل إعراب القرآن، لأنه يشمل اللغة والنحو، كما أنني لا أريد أن أستقصي إعراب القراءات المشكلة كما استقصاها ابن عطية، لأن ذلك يطيل أمد

(١) المصدر السابق ٢٤/١

(٢) المصدر السابق ٢٤/١

(٣) المصدر السابق ٣٢/١

البحث، وإنما أود أن أختار نماذج من القراءات المشكلة التي عرض لها ابن عطية، وأثارت ضجة في أوساط النحاة وذلك لكثرة الآراء وتباينها حولها.

وهذه النماذج التي اخترتها توضح رأي ابن عطية وموقفه من القراءات القرآنية بشكل جلي ان شاء الله .

وقبل الشروع بطرح المسألة الاولى وهي من القراءات المشكلة أود أن أوضح تعريف المشكل:

فالمشكل: هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد طلب^(١).

أو: هو اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لا بد من قرينة خارجية توضح المراد منه . وقد ينشأ الإشكال من اللفظ الذي يحتمل معنيين أو أكثر. وقد ينشأ الإشكال من خلال مقابلة بعض النصوص ببعضها الآخر^(٢).

ومن الآيات المشكلة التي تحتمل وجوها من المعاني والإعراب:

آ - ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٣).

يقول ابن عطية في تفسيره لهذه الآية: (والأرحام، نصب على العطف على موضع به، لأن موضعه نصب، والأظهر أنه نصب

(١) التعريفات / ٢١٥.

(٢) ينظر: .

(٣) سورة النساء / ١.

باضمار فعل تقديره: واتقوا الأرحام أن تقطعوها^(١)، وهذه قراءة السبعة إلا حمزة، وعليها فسر ابن عباس وغيره.

وقرأ عبد الله بن زيد (والأرحام) بالرفع وذلك على الابتداء، والخبر مقدر، تقديره: والأرحام أهل أن توصل.

وقرأ حمزة وجماعة من العلماء (والأرحام) بالخفض عطفًا على الضمير، والمعنى عندهم: أنها يتساءل بها كما يقول: الرجل: أسألك بالله وبالرحم، هكذا فسرهما الحسن وإبراهيم النخعي ومجاهد.

وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لاتجوز، لأنه لايجوز - عندهم - أن يعطف ظاهر على مضمير مخفوض^(٢).

قال الزجاج عن المازني: لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، يحل كل واحد منهما محل صاحبه، فكما لايجوز (مررت بزيد و ك)، فكذلك لايجوز (مررت بك و زيد)^(٣).

وأما سيويه فهي عنده قبيحة لاتجوز^(٤) إلا في الشعر، كما قال: فالיום قد بت تهجونًا وتشتمنًا فاذهب فما بك والأيام من عجب^(٥)

(١) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج ٦/٢.

(٢) ينظر: الكامل في اللغة والادب للمبرد ٧٤٩/٢ والكشاف ٤٩٣/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج ٦/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٨٧/٢.

(٥) ورد الشاهد غير منسوب في الكتاب ٣٨٣/٢ وشرح ابن عقيل رقم ٢٩٨.

وكما قال :

تعلق في مثل السواري سيوفنا ومابينها والكعب غوط نfanف^(١)
واستسهلها بعض النحويين.

قال أبو علي: ذلك ضعيف في القياس .

قال القاضي أبو محمد: المضمرة المخفوض لا ينفصل فهو
كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف.

ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان:

أحدهما: أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحضر
على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل
بها، وهذا تفرق في معنى الكلام، وغض من فصاحته؛ وإنما
الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة .

والوجه الثاني: أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها
والقسم بحرمتها، والحديث الصحيح يرد ذلك، في قوله عليه
السلام. "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت"^(٢) .

وقالت طائفة: إنما خفض ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ على جهة القسم من الله
على ما اختص به لا اله الا هو من القسم بمخلوقاته، ويكون المقسم
عليه فيما بعد من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ، وهذا كلام يأباه نظم

(١) الشاهد لمسكين الدارمي، ينظر الديوان/٥٣، ومعاني القرآن للقراء/١/٢٥٣، واعراب القرآن
للنحاس/١/٤٣١.

(٢) رواه الترمذي/٣/١٦ وابن ماجه برقم ٢٠٩٤.

الكلام وسرده^(١) ، وإن كان المعنى يخرج به " (٢) .

ولقد رأينا ابن عطية يسهب في نقل الآراء التي تضعف قراءة حمزة، ثم يؤيد هذه الآراء، فيرد هذه القراءة كغيره من النحاة .
ويمكن أن نقسم آراء النحاة الذين تكلموا في قراءة حمزة على قسمين :

القسم الاول: هم الذين ردوا هذه القراءة وخطئوها.

القسم الثاني: هم الذين أيدها ودافعوا عنها.

أما الذين أنكروها فتندرج آراؤهم تحت اتجاهات ثلاثة :

١ - إنكار هذه القراءة وتحريم القراءة بها؛ وهذا رأي المبرد حيث يقول: " لو صليت خلف إمام يقرأ بالكسر لحملت نعلي ومضيت " (٣) .

٢ - تضعيف هذه القراءة، وهذا رأي الزمخشري حيث قال: "والجر على عطف الظاهر على المضممر ليس بسديد، لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد، شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز .
ووجب تكرار العامل، كقولك: مررت به وبزيد، ومررت بزيد

(١) ينظر: اعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١.

(٢) المحرر الوجيز ٢/٤-٥.

(٣) الكامل في اللغة والادب ٢/٧٤٩.

وعمرو، لما لم يقو الاتصال، لا إنه لم يتكرر.. " (١).

٣ - تخطئة هذه القراءة، وهذا رأي الزجاج وفي هذا يقول:
"فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لايجوز إلا في اضطرار
شعر. وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم، لأن النبي صلى الله عليه
وسلم قال: "لاتحلفوا بأبائكم" فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم
على ذا" (٢).

وقد ضم ابن عطية صوته إلى صوت الزجاج فرد هذه القراءة
المتواترة أيضاً.

أما القسم الثاني: وهم الذين قبلوها وأيدوها، فمن أبرزهم: ابن
جني وابن يعيش وأبو حيان الأندلسي.

- يقول ابن جني مدافعاً عن هذه القراءة ورآداً على المبرد:

"ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة
والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، .. لحمزة أن يقول
لابي العباس: إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور
المضممر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت:
وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها، كما حذف لتقدم ذكرها في
نحو قولك: بمن تمرر أمر، وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل امرر
به، ولا انزل عليه، لكن حذف الحرفين لتقدم ذكرهما" (٣).

(١) الكشف ٤٩٣/١.

(٢) معاني القرآن وعرابه ٦/٢.

(٣) الخصائص ٢٨٥/١.

هذا هو تخريج ابن جني وهذا رأيه، فماذا قال ابن يعيش؟ قال: "إن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظرًا إلى العطف على المضمرة المخفوض.. ثم قال: ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض:

أحدهما: أن تكون الواو واو قسم، وهم يقسمون "بالأرحام" ويعظمونها - وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ويكون قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾، جواب القسم:

والوجه الثاني: أن يكون قد اعتقدوا أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها" (١).

وأما أبو حيان فلا يكتفي بالرد على من ضعف هذه القراءة، بل يرد عليهم عامة، وعلى ابن عطية خاصة فيقول:

"وما ذهب إليه البصريون وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلهم لذلك غير صحيح. بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز. وقد أطلنا الاحتجاج على ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (٢).

وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها، فأغنى ذلك عن إعادته هنا" (٣). وأضاف أبو حيان: "وأما قول ابن عطية: ويرد

(١) شرح المفصل ٧٨/٣.

(٢) سورة البقرة/٢١٧.

(٣) البحر المحيط ١٤٤/٢ وما بعدها.

عندي هذه القراءة.. إلى آخر كلامه " فجسارة قبيحة منه لاتليق بحاله، ولابطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة، الذين تلقوا القرآن من رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير واسطة، عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة إلى أبي بن كعب رضي الله عنهم، عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه؛ وهذه الجسارة لاتليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيراً مايطعن في نقل القراء وقراءتهم . وحمزة رضي الله عنه أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش، وحمران بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، وجعفر بن محمد الصادق . ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وكان حمزة صالحاً وربما ثقة في الحديث.. " (١).

ويمكن أن نسوق رأياً لأحد أعلام التفسير، ممن ناقش النحاة في قراءة حمزة، ألا وهو الإمام الفخر الرازي . لقد تكلم بكلام يطول ذكره وأورد كلام النحاة ورد عليهم وكان مما قال: "واعلم ان هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت . وأيضاً

(١) المصدر السابق ١٥٦/٣.

فلهذه القراءة وجهان :

أحدهما : أنها على تقدير تكرار الجار كأنه قيل : (تساءلون به وبالأرحام).

وثانيهما : أنه ورد ذلك في الشعر... والعجيب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن^(١).

وبعد هذا البيان لا بد لي من كلمة أقولها :

تمسك معظم النحويين بالقاعدة المألوفة لدى علماء البصرة، التي تنص على عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض، إلا بإعادة الخافض .

ولو أنعمنا النظر في القرآن الكريم لرأينا شواهد ورد فيها العطف دون إعادة الخافض . ولا أدري لماذا أهملها النحاة ! مع أنهم احتجوا بأبيات شعر سمعت عن بعض العرب، وكتاب الله قمة الفصاحة والبيان . ومن هذه الشواهد :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرًا بِهِءِ وَأَلْمَسِجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٢) . فكلمة " المسجد " بقراءة الجر معطوفة على الهاء في

(١) التفسير الكبير المسمى بـ مفاتيح الغيب ١/١٣١ وينظر : اثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية /

"به" دون إعادة الخافض .

٢ - قوله تعالى: ﴿وَسْتَغْفِرُونَكَ فِي الْإِنْسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(١) . فـ"ما" في موضع خفض، لأنها معطوفة على الضمير المخفوض في: "فيهن".

٣ - قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ . حيث قال بعض النحاة: إن "المقيمين" في موضع خفض بالعطف على الكاف في "إليك"، والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، يعني من الأنبياء عليهم السلام .

٤ - قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُمْ بِرِزْقِينَ﴾^(٢) فكلمة (من) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم).

وهذه الآيات جاءت في القراءات السبعة المحكمة، وهذا الذي جعل أبا حيان يقول: عن قراءة حمزة: (ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب)^(٣) .

ولذلك كان ابن مالك على صواب تام حين قال في ألفيته مخالفاً رأي البصريين، ومؤيداً قراءة حمزة:

(١) سورة النساء/١٢٧.

(٢) سورة الحجر/٢٠.

(٣) البحر المحيط ١٤٧/٢.

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جملاً
وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً^(١)
وحينما عدد أبو حيان مذاهب النحاة في جواز العطف على
الضمير المخفوض دون إعادة الخافض قال:

"والذي نختاره، أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً، لأن السماع
يعضده، والقياس يقويه، أما السماع فما روي من قول العرب:
(مافيهما غيره وفرسه)، بجر الفرس، عطفاً على الضمير في (غيره)
والتقدير: (مافيهما غيره وغير فرسه)^(٢).

والى هذا الحد نكتفي من تقرير قراءة حمزة، مع أنني كنت
أتمنى لو أن ابن عطية جوزها، لأن ذلك يليق بمقامه العلمي الرفيع،
ولا يليق به أن يخالف قراءة سبعة متواترة، نطق بها أفصح الخلق
صلى الله عليه وسلم.

ب ومن القراءات المشكلة قوله تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ
شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٣)

قال ابن عطية: "وقرأ ابن عامر "وكذلك زين" بضم الزاي،
"قتل" بالرفع، "أولادهم" بنصب الدال، "شركائهم" بخفض
الشركاء، وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف

(١) شرح ابن عقيل على الالفية ٣/٢٣٩.

(٢) البحر المحيط ٢/١٤٧ وينظر: نظرية النحو القرآني/٧٦-٧٧.

(٣) سورة الانعام/١٣٧.

القتل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله:

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيل^(١)
فكيف بالمفعول في أفصح الكلام؟ ولكن وجهها على ضعفها
أنها وردت شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش:

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة^(٢)
وفي بيت الطرماح وهو قوله:

يطفن بحوزي المربع لم يرع بواديه من قرع القسي الكنائن^(٣)
والشركاء على هذه القراءة هم الذين يتأولون وأد بنات الغير،
فهم القاتلون. والصحيح من المعنى أنهم المزينون لا القاتلون،
وذلك مضمن قراءة الجماعة.

وقرأ بعض أهل الشام ورويت عن ابن عامر: "زين" بكسر
الزاي وسكون الياء على الرتبة المتقدمة من الفصل بالمفعول..^(٤)

وقراءة ابن عامر هذه - كما هو معلوم - متواترة مروية بإسناد
صحيح إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقد ردها ابن عطية - غفر

(١) هذا البيت من كلام أبي حية النميري، وهو من شواهد سيبويه ١٧٩/١ وابن جني في الخصائص ٢/٤٠٥ والانباري في الانصاف ٢/٤٣٢.

(٢) لم اقف على نسبه، ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٥٨ والخصائص ٢/٤٠٦ والانصاف ٤٢٧/ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٨٩٢.

(٣) ديوان الطرماح / ٤٨٦.

(٤) المحرر الوجيز ٢/٣٤٩، ٣٥٠.

الله له - بقوله: " وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب " .

وقد انقسم النحاة في قبول هذه القراءة أو ردها على قسمين:

القسم الاول: الذين ردوا هذه القراءة ووافقهم ابن عطية.

القسم الثاني: الذين صوبوا هذه القراءة وخالفهم ابن عطية .

وممن يندرج تحت القسم الاول:

١ - الفراء: لم يردها رداً صريحاً وإنما لم يعرف جهتها .

قال: " وفي بعض مصاحف أهل الشام شركائهم بالياء .

فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ (زين)، وتكون

(الشركاء) هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث... فإن كانوا

يقرؤون (زين)، ولست أعرف جهتها، إلا أن يكونوا منها آخذين بلغة

قوم يقولون: " أتيتها عشايا " ثم يقولون في ثنية الحمراء:

" حمرايان " فهذا وجه أن يكونوا قالوا: زين لكثير من المشركين قتل

أولادهم شركائهم، وإن شئت جعلت زين إذا فتحته فعلاً لإبليس،

ثم تخفض الشركاء باتباع الأولاد.

وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكنا زج القلوص أبي مزادة^(١)

بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله

في العربية^(٢) .

(١) ينظر: الصفحة السابقة.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٣٥٧-٣٥٨.

٢ - الطبري: يستقبح هذه القراءة ويردها معتمداً في ذلك على القاعدة النحوية التي لاتجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه . يقول: "قرأ أهل الشام" وكذلك زين بضم الزاي لكثير من المشركين (قتل) بالرفع، أولادهم بالنصب، شركائهم بالخفض، بمعنى: وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم ففرقوا بين الخافض والمخفوض.. وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح" (١).

٣ - الزمخشري: "وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج ورد:

زج القلوص أبي مزادة

فكيف به في الكلام المنشور . فكيف به في القرآن المعجز، بحسن نظمه وجزالته . والذي حملة على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء، ولو قرىء بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركائهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة هذا الارتكاب" (٢).

ولا يختلف كلام ابن عطية في رده لقراءة ابن عامر عن قول الطبري والزمخشري.

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣١/٨.

(٢) الكشف ٥٤/٢.

آ - وقبل أن أناقش هذه الأقوال سوف أعرض آراء طائفة من النحاة الذين صوبوا هذه القراءة، بل رد بعضهم على من طعن فيها. وممن صوب هذه القراءة: ابن مالك، وأبو حيان، وابن الجزري، والأشموني، والصبان، والسيوطي، والآلوسي وغيرهم. واكتفي بما قاله ابن مالك وأبو حيان وابن الجزري:

قال ابن مالك في الكافية الشافية:

فصل مضاف شبه فعل مانصب مفعولاً او ظرفاً اجز ولم يعب
فصل يمين واضطرارا وجدا بأجنبي أو بنعت أو ندا^(١)
فقد أجاز ابن مالك أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه
بمانصبه المضاف، من مفعول أو ظرف أو مايشبهه^(٢).

ب - وقال أبو حيان راداً على الزمخشري ومصوباً قراءة ابن عامر:

"واعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح
محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب، في غير
مابيت .

وأعجب لسوء ظن الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة
لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم
لضبطهم وفهمهم وديانتهم . . وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف
والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام - إن شاء الله

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الالفية ٨٢/٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٨٢/٣.

أخيك . فالفصل بالمفرد أسهل " (١) .

وقد استدل أبو حيان في رده على الزمخشري بقول أبي الفتح: إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي، وما جاء به، فإذا كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن الظن به، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة، قد طال عهدا وعفا رسمها، ثم استدل بقول أبي عمرو بن العلاء المشهور: "ما انتهى إليكم مما قاله العرب إلا أقله، ولو جاءكم لجاؤكم علم وافر وشعر كثير" (٢) .

جـ - وقال ابن الجزري:

"واختلفوا في "زين لكثير ... قتل أولادهم شركاؤهم" فقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من "زين" ورفع لام "قتل" ونصب دال "أولادهم" وخفض همزة "شركائهم" بإضافة "قتل" إليه وهو فاعل في المعنى، وقد فصل بين المضاف وهو "قتل" وبين "شركائهم" وهو المضاف إليه بالمفعول وهو "أولادهم".

وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر. وتكلم في هذه القراءة بسبب ذلك، حتى قال الزمخشري - والذي حمله على ذلك - أنه رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة .

(١) البحر المحيط ٤/٢٢٩.

(٢) البحر المحيط ٤، ٢٢٩، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية/ ٧٥-٧٦.

قلت: والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي. وهل يحل لمسلم بما يجد في الكتابة من غير نقل. بل الصواب جواز مثل الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصح الشائع الذائع اختياره. ولا يختص ذلك بضرورة الشعر. ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر. كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء - رضي الله عنهما -، وهو مع ذلك عربي صريح، من صميم العرب. فكلامه حجة، وقوله دليل على أنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى..»^(١).

وهذه الأدلة كافية لأن يعتقد الباحث أن هذه القراءة أجدر بالتقدير من القاعدة النحوية المستحدثة.

وهذه القراءة قد تحقق نقلها بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم. فلا أدري لم ردها! وهل القدسية للقراءة المتواترة؟ أم للقاعدة النحوية؟

فاللسان العربي اشتمل على كثير من الأساليب التي ورد فيها الفصل بين المتضايقين، بأشكال وأنواع شتى، في شعر الأعشى وعمرو بن كلثوم، وبيجير بن زهير، ومعاوية بن أبي سفيان، وتأبط شراً، والفرزدق، وجريز، وأبي زيد الطائي، وأبي حية النميري، وذو الرمة. ويمكن الرجوع إلى كتاب: (الدفاع عن القرآن) للدكتور

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٣.

(مكي الأنصاري . فأشعار هؤلاء وغيرهم مثبتة في ذلك الكتاب^(١) .

جـ - ومن القراءات المشكّلة قوله تعالى: ﴿ان الذين آمنوا والذين هادوا﴾^(٢) .

قال ابن عطية في تفسير هذه الآية :

"واختلف القراء في إعراب (الصابئون) في هذه الآية، فقرأ الجمهور "والصابئون" بالرفع، وعليه مصاحف الأمصار والقراء السبعة، وقرأ عثمان بن عفان وعائشة وأبي بن كعب وسعيد بن جبير والجحدري "والصابئين" وهذه قراءة بينة الإعراب، وقرأ الحسن ابن أبي الحسن والزهري "والصابيون" بكسر الباء، وضم الياء دون همز، وقد تقدم في سورة البقرة، وأما قراءة الجمهور "والصابئون" فمذهب سيبويه والخليل ونحاة البصرة أنه من المقدم الذي معناه التأخير، وهو المراد به، كأنه قال: "ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى" كذلك^(٣) ، وأنشد الزجاج نظيرا في ذلك :

والا فاعلموا أنا وأنتم بغاة مابقينا في شقاق^(٤)
فقلوه: " وأنتم" مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى، أي وأنتم كذلك، وحكى الزجاج عن الكسائي والفراء أنهما قالوا:

(١) ينظر: نظرية النحو القرآني / ٨٢.

(٢) سورة المائدة/ ٦٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن واعرابه ١٩٣/٢، واعراب القرآن للنحاس ٣١/٢.

(٤) معاني القرآن واعرابه ١٩٣/٢، واعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢.

"والصابئون" عطف على الذين، إذ الأصل في "الذين" الرفع، وأن نصب "إن" ضعيف. وخطأ الزجاج هذا القول، وقال: "إن" أقوى النواصب.

وحكي أيضا عن الكسائي أنه قال: "والصابئون" عطف على الضمير في "هادوا" والتقدير: هادواهم والصابئون^(١)، وهذا قول يردده المعنى لأنه يقتضي أن الصابئين هادوا^(٢).

علمنا مما سبق أن "الصابئون" هي قراءة الجمهور، وقد أجمع القراء السبعة عليها - دون استثناء - بالرفع.

وقد تأولها النحاة على آراء متعددة أوضحها ابن عطية، وكان من أبرزها رأي سيويوه والخليل ونحاة البصرة.

وهذه المسألة ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف وهو يعالج من خلالها قاعدة نحوية، أصلها البصريون، مفادها: "لا يجوز العطف بالرفع على موضع "إن" قبل تمام الخبر^(٣)، أما بعد تمام الخبر فجائز بالإجماع"^(٤).

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر، واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى﴾، ووجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على

(١) ينظر: معاني القرآن ١٩٤/٢ وعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٢١٩/٢.

(٣) الإنصاف ١٨٥/١ المسألة ٢٣.

(٤) تسهيل الفوائد ٦٦.

موضع إن قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: "من آمن بالله واليوم الآخر".

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت: (إنك وزيد قائمان) وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد، وتكون إن عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد. فلو قلنا: إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال" (١).

ولم أجد لابن عطية في هذه المسألة رأياً صريحاً، سوى ترجيحه رأي سيبويه، وباستثناء قوله الذي يرد به على الكسائي في قوله: "والصابئون" عطف على الضمير في هادوا والتقدير: هادوا هم. والصابئون" قال ابن عطية: "وهذا قول يرده المعنى لأنه يقتضي أن الصابئين هادوا" (٢).

وخير من بسط القول في هذه المسألة أبو البقاء العكبري حيث قال:

"والمشهور في القراءة الرفع. وفيها أقوال:

أولها: قول سيبويه، وهو أن النية به التأخير بعد خبر إن، وتقديره "ولا هم يحزنون" والصابئون كذلك، فهو مبتدأ والخبر

(١) الانصاف/١-١٨٥-١٨٦، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية/١٠٨.

(٢) المحرر الوجيز/٢-٢٠٩، وينظر: معاني القرآن للفراء/٢-١٩٤.

محذوف، ومثله: فأني وقيار بها لغريب

أي: فأني لغريب وقيار بها كذلك^(١).

والثاني: أنه معطوف على موضع (إن) كقولك: إن زيدا وعمرو قائمان، وهذا خطأ لأن خبر إن لم يتم، وقائمان إن جعلته خبر إن لم يبق (لعمرو) خبر، وإن جعلته خبر عمرو لم يبق (لإن) خبر، ثم هو ممتنع من جهة المعنى، لأنك تخبر بالمشى عن المفرد. فأما قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ على قراءة من رفع ملائكته فخير إن محذوف تقديره: إن الله يصلي، وأغنى عنه خبر الثاني، وكذلك لو قلت: إن عمراً وزيداً قائم، فرفعت زيدا جاز على أن يكون مبتدأ وقائم خبره أو خبر إن^(٢).

والقول الثالث: إن (الصابئون) معطوف على الفاعل في هادوا. وهذا فاسد لوجهين: أحدهما، أنه يوجب كون (الصابئين) هوداً وليس كذلك. والثاني: إن الضمير لم يؤكد^(٣).

والقول الرابع: أن يكون خبر الصابئون محذوفاً من غير أن ينوى به التأخير، وهو ضعيف أيضاً لما فيه من لزوم الحذف والفصل.

والقول الخامس: أن "إن" بمعنى "نعم"، فما بعدها في موضع رفع، والصابئون كذلك.

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢١٩.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢١٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢/٢١٩.

والسادس: أن "الصابئون" في موضع نصب، ولكنه جاء على لغة بني الحارث، الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال، والجمع بالواو على كل حال وهو بعيد .

والقول السابع: أن يجعل النون حرف الإعراب . . .^(١) .

وقد رجح ابن عطية رأي جمهور نحاة البصرة في أنه من المقدم الذي معناه التأخير، ثم قال: "وهو المراد به" . وهو الراجح عندي، للتعليل الذي ذكره ابن عطية وجمهور النحاة .

أما مقاله الدكتور أحمد مكي الأنصاري وذلك بترجيحه العطف بالرفع على موضع (ان) بعد استكمال الخبر وقبله، فلا أجد له مسوغاً، رغم أن نحاة الكوفة أقروا به . وقد كفاني مؤونة تعليل رد هذا الرأي العكبري -رحمه الله - في آرائه السابقة التي ذكرناها ولا حاجة لتكرارها .

د - ومن القراءات المشككة قوله تعالى:

﴿قَالُوا إِن هَٰذَا إِلَّا سِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّىٰ﴾^(٢) .

وابن عطية كعاداته في توجيه القراءات، فانه يذكر التأويلات والآراء التي تقال في الآية، ثم يبين وجهة نظره بعد ذلك .

وسوف أناقش كل رأي يورده على انفراد، وذلك لكثرة آراء

(١) التبيان في اعراب القرآن ١/ ٢٢١-٢٢٢ .

(٢) سورة طه / ٦٣ .

النحاة في هذه الآية .

قال ابن عطية :

"وقوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ الآية .

قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي : "ان" مشددة النون
"هذان" بألف ونون مخففة للثنية .

وقرأ أبو عمرو وحده ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ .

وقرأ ابن كثير ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ بتخفيف نون "ان" وتشديد نون
﴿هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ .

وقرأ حفص عن عاصم "ان" بالتخفيف "هذان" خفيفة أيضا
"لساحران" .

وقرأت فرقة ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ .

وقرأت فرقة : ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ .

وقرأت فرقة : ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ .

وقرأت فرقة : ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ بتشديد النون من هذان" (١) .

وكما هو واضح ، فقد استقصى ابن عطية وجوه القراءات ، ثم
بدأ يعلل ويوجه ويحتج لهذه الآراء فيقول :

"فأما القراءة الأولى فقالت فرقة : قوله "إن" بمعنى (نعم) ،

(١) المحرر الوجيز ٤/٥٠ ، والسبعة/٤١٩ .

كما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته: "إن الحمد لله" فرجع الحمد. وقال ابن الزبير: "إن وراكبها" حين قال له الرجل فأبعد الله ناقة حملتني إليك، ويلحق هذا التأويل أن اللام لا تدخل في خبر الابتداء، وهو مما يجوز في الشعر ومنه قول الشاعر:

أم الحليس لعجوز شهره ترضى من اللحم بعظم الرقبة^(١)
وقد ضعف ابن الأنباري هذا الرأي، قال:

"إن بمعنى نعم وجه ضعيف، لدخول اللام في الخبر وهو قليل في كلامهم"^(٢).

وضعف هذا الرأي مكي كذلك، قال:

"وقيل: إن بمعنى نعم، وفيه بعد لدخول اللام في الخبر، وذلك لا يكون إلا في الشعر كقوله:
أم الحليس لعجوز شهره

وكان وجه الكلام لأم الحليس عجوز"^(٣).

قال ابن عطية: "وذهبت فرقة إلى أن هذه الآية على لغة بلحارث بن كعب وهو إبقاء ألف الثنية في حال النصب والخفض، فمن ذلك قول الشاعر:

(١) نسبه جماعة إلى رؤية بن العجاج، ورواه ابن منظور غير منسوب إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن عقيل ٣١٣/١.

(٢) البيان في غريب أعراب القرآن ١٤٥/٢.

(٣) مشكل أعراب القرآن ٧٠/٢، والكشف ٢/٢.

تزود منها بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم^(١)
وقال الآخر:

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساعاً لناباه الشجاع لصمما^(٢)
وتعزى هذه اللغة لكانة، وتعزى لخثعم^(٣).

وهذا أيضا رأى ابن قتيبة قال: "وهي لغة بالحارث بن كعب يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، وجلست بين يديه، وركبت علاه.."^(٤).

قال ابن عطية: "قال الفراء: الألف في "هذان" دعامة وليس بمجلوبة للتثنية، وإنما هي ألف هذا، تركبت في حال التثنية كما تقول: الذي، ثم تزيد في الجمع نونا، وتترك الياء في حال الرفع والنصب والخفض."

وقال الزجاج: "في الكلام ضمير تقديره: هذان لساحران"^(٥).
ويقول الزجاج: "ولكني أستحسن ﴿إِنَّ هَذَا لَسَّحْرَانٌ﴾ بتخفيف ﴿إِنْ﴾ وفيه إمامان: عاصم والخليل، وموافقة أبي في المعنى، وإن خالفه اللفظ. ويستحسن أيضا: إِنَّ هَذَا، بالتشديد لأنه مذهب أكثر القراء، وبه يقرأ، وهو قوي في العربية"^(٦).

(١) نسبه جماعة الى هوبر الحارثي وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣.

(٢) نسب الشاهد للمصمم في اللسان (ص م م) وينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢.

(٣) المحرر الوجيز ٥٠/٤.

(٤) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٣٦-٣٧.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج ٣٦٤/٣.

(٦) المصدر السابق ٣٦٤/٣.

ثم ينقل ابن عطية رأي ابن كيسان فيقول: "قال ابن كيسان: "لما كان هذا بحال واحدة في رفعه ونصبه وخفضه تركت تثنيته هنا كذلك" (١).

وتحرير هذا المعنى ينقله السيوطي فيقول: رأيت بخط ابن لقماح قال: ذكر القفطي في كتاب "إنباه الرواة" أن القاضي سماعيل ابن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان: ما رجه قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَٰذِينَ لَسَٰحِرِينَ﴾ على ما جرت به عادتك من لإغراب في الإعراب؟ فأطرق ابن كيسان ملياً ثم قال: بجعلها مبنية لامعربة، وقد استقام الأمر. قال: فما علة بنائها، قال: لأن المفرد منها هذا، وهو مبني، والجمع هؤلاء، وهو مبني. فتحمل التثنية على الوجهين.

فأعجب القاضي ذلك، وقال: ما أحسنه لو قال به أحد. فقال ابن كيسان: ليقبل به القاضي وقد حسن" (٢).

قال ابن عطية:

"وقالت جماعة منهم عائشة - رضي الله عنها - وأبو بكر: هذا ممّا لحن الكاتب فيه، وأقيم بالصواب، وهو تخفيف النون من أن، وهذه الأقوال معترضة إلا ما قيل من أنها لغة" (٣).

(١) - المحرر الوجيز ٥١/٤.

(٢) - الأشباه والنظائر في النحو ١٣٤/٣ وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية/٦٧.

(٣) - المحرر الوجيز ٥١/٤.

ويرد هذا القول مانقله ابن هشام عن المهدي قال: "وما روي عن عائشة - رضي الله عنها - من قولها: "إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها" لم يصح . ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ مَنْ مَنَّ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ لَا تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ . والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة" (١).

وجاء في شذور الذهب أيضا عن ابن تيمية - رحمه الله - قوله: "وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ (إن هذان) لحن، وإن عثمان - رضي الله عنه - قال: "إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها، وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه:

أحدها: إن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات . فكيف يقرون اللحن في القرآن، مع أنهم لاكلفه عليهم في ازالته.

والثاني: إن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقبح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟

والثالث: أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم لأن المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي .

والرابع: أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك، ورفعوه الى

(١) شذور الذهب / ٥١.

عثمان - رضي الله عنهم - وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش، ولما بلغ عمر - رضي الله عنه - أن ابن مسعود - رضي الله عنه - قرأ ﴿عنى عين﴾^(١) على لغة هذيل، أنكر ذلك عليه وقال: أقرىء الناس بلغة قريش، فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم، ولم ينزله بلغة هذيل" ^(٢).

بقي لدينا الرأي الأخير من الآراء التي ينقلها ابن عطية قال: "وأما من قرأ (إن) خفيفة فهي عن سيبويه المخففة ويرتفع بعدها لاسم .

ويقول الفراء: هي بمعنى ما، واللام بمعنى إلا، ووجه سائر لقراءات بين" ^(٣).

هذه مجموعة من الآراء التي رواها ابن عطية في تفسيره للآية الكريمة: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَّحْرَيْن﴾ . والواقع أنه لاداعي لهذه التأويلات والتقدير، التي تشتت الذهن، وتحير العقل، وتجعل طالب النحو يعيش في دوامة من اضطرابات الآراء وتناقض الأفكار التي يلمسها في دراسته لمسائل هذا العلم، فلم لانريح أنفسنا ونوفر هذا المجهود الذي لا يوصل إلى الهدف ونقول: إنها لغة، واللغة ظاهرة اجتماعية لا تخضع لهذه المقاييس النحوية، ولم تكن لغة قبيلة واحدة، بل ذكر بعض النحاة أنها لغات قبائل متعددة، كما قال ابن جماعة: إنها

(١) سورة يوسف / ٣٥.

(٢) شذور الذهب / ٥٠.

(٣) المحرر الوجيز / ٤ / ٥١.

"لغة بني الحارث، وختعم، وزبيد، وهمدان، وبني العنبر، وعذرة، ومراد، وغيرهم" (١) .

فلماذا يأتي النحاة ليتأولوا هذه الآية ؟ ألم تكفهم هذه اللغاة الفصيحة ؟ ولو أنهم سمعوا من هذه اللغات بيت شعر لاتخذوه شاهداً نحويًا، ولأقاموا عليه قاعدة نحوية، أضافوها إلى جملة القواعد العامة .

٢ - النحاة والقراءات المتواترة:

القراءات القرآنية المتواترة سنة متبعة، نقلت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يجوز بحسب رأي أئمة القراءات لأحد مهما بلغ من العلم أن يرد إحدى هذه القراءات، أو أن يخطيء قارئها . وابن عطية على جلالته قدره وسعة علمه، قد رد قراءة ابن عامر، في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، كما مر في البحث؛ ورد أيضاً قراءة حمزة، التي تنص على كسر ﴿الْأَزْحَامِ﴾ (٢) في الآية الأولى من سورة النساء . وله رأي في هذه القراءات، أوضحت الدراسة جزءاً منه . وستضح بقية آرائه في الأبحاث الآتية .

غير أن ابن عطية لم يكن أول من رد قراءة متواترة، فهذا ابن جرير الطبري، وهو ممن وصفوا بالاجتهاد في الفقه، وممن لهم باع طويل في القراءات والتفسير، قد أعطى نفسه الحرية في نقد

(١) حاشية الصبان على شرح الاشموني ١/٢٧٧ . وينظر: اثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية/

القراءات.

والذي يراجع تفسير الطبري يجد نماذج - مما ذكر الباحث - من تخطئته بعض القراءات، كما وصف بعضها بأنه أولى بالصواب من بعض، فمن ذلك تخطئته قراءة (عاصم)، في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾^(١)، بنصب تجارة. فقال الطبري: "لا أستجيز القراءة بغير الرفع"^(٢). مع أن للنصب توجيهاً نحوياً سليماً؛ فالضمير المستتر في "تكون"، يعود على المعاملة التجارية، فهو اسم (تكون)، و(تجارة) خبر (تكون)، و(حاضرة) صفة للخبر^(٣).

وهذا ابن خالويه الذي هو من نحاة القرن الرابع الهجري، قد رد قراءة ابن عامر، في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَكَادُمُ أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾، فقال ابن خالويه: "قرأ ابن عامر بطرح الهمزة، واثبات الباء وكسر الهاء، فإن كان جعله من (أنا يني) غير مهموز فهو لحن"^(٤).

وابن خالويه يعلم أن القاريء المتقن كان يعتمد في قراءته على ماسمعه من الشيوخ الضابطين. وما كان المتلقي للقرآن يسأل شيخه، أهذا الوجه من القراءة من فعل كذا أم من فعل كذا؟ وإنما هي الرواية المتلقاة مشافهة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ولم يكن موقف المبرد من قراءة حمزة منا ببعيد، فقد مرّ بنا أنه

(١) سورة البقرة/ ٢٨٢.

(٢) جامع البيان في تاويل اي القرآن ٦/ ٨٠.

(٣) ينظر: الاختلاف بين القراءات/ ٨٨.

(٤) الحجة في القراءات/ ٧٥.

قال: "لو صليت وراء إمام يقرأ بالكسر لحملت نعلي ومضيت" (١). وهذا الزمخشري يشدد النكير على من قرأ بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، متبعاً في ذلك قواعد اللغة، تاركاً رواية القراءة بالتواتر، كما مر بنا في هذا البحث (٢).

ومما يعول عليه في هذه القضية موقف ابن الحاجب النحوي، الذي أنصف أئمة القراءات، الذين ثبتت قراءاتهم بالتواتر بقوله: "إذا اختلف النحويون والقراء، كان المصير إلى القراء أولى، لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط، ولأن القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون ثبت عن طريق الآحاد . . .

.. ولأن إجماع النحويين لا ينعقد بدون القراء، لأنهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم من النحويين" (٣).

لقد كان النحاة الأوائل الذين نشأ النحو على أيديهم قراءً، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس، والخليل. ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النحوية، ليلائموا بين القراءات والعربية، بين ما سمعوا ورووا من القراءات؛ وما سمعوا ورووا من كلام العرب.

ولما استقرت قواعد النحو في كتاب سيبويه، وظهرت قواعد

(١) الكامل في اللغة والأدب ٢/٧٤٩.

(٢) ينظر: المبحث السابق ص/.

(٣) غيث النفع / ١٥٢.

نحو المدرسة البصرية، ثم المدرسة الكوفية، اتجه النحاة الى القراءات، فأخذوا ما يوافق قواعدهم، ورفضوا ما لم يقبله القياس النحوي^(١).

وبعد هذا العرض الوجيز يحسن بنا أن نعرف موقف ابن عطية من القراءات المتواترة، وكيف وجهها، وإلى أي المدارس النحوية استند في توجيهها، مع ما يعرف عنه من قبل، أنه بصري النزعة .

وسنقتصر على أمثلة لتوضيح رأيه في هذه القضية:

المثال الاول:

يقول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٢).
يقول ابن عطية: " وقرأ نافع ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ ببناء الجميع على الفتح، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي .

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾^(٣) بالرفع في الاثنين، وبناء (جدال) على الفتح .

وقرأ أبو جعفر بن القعقاع بالرفع في الثلاثة^(٤) .

ورويت عن عاصم في بعض الطرق .

(١) ينظر: أثر الدراسات النحوية في القراءات القرآنية/ ٥٥.

(٢) سورة البقرة/ ١٩٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء/ ١٢٠/ ١. ومعاني القرآن واعرابه للزجاج/ ٢٧١/ ١.

(٤) ينظر: اعراب القرآن للنحاس/ ٢٩٤/ ١ والسبعة في القراءات / ١٨٠.

و "لا" بمعنى ليس في قراءة الرفع . وخبرها محذوف على قراءة أبي عمرو . و"في الحج" خبر "لاجدال" (١)، وحذف الخبر هنا هو مذهب أبي علي، وقد خولف في ذلك . بل "في الحج" هو خبر الكل، إذ هو في موضع رفع في الوجهين، لان "لا" انما تعمل على بابها فيما يليها. وخبرها مرفوع، باق على حاله من خبر الابتداء. وظن ابو علي أنها بمنزلة ليس في نصب الخبر، وليس كذلك، بل هي والاسم في موضع الابتداء يطلبان الخبر، و"في الحج" هو الخبر في قراءتها كلها بالرفع وفي قراءتها بالنصب، والتحرير أن "في الحج" في موضع نصب بالخبر المقدر، كأنك قلت موجود في الحج، ولا فرق بين الآية وبين قولك: زيد في الدار" (٢).

وقد تحدث النحاة وأطالوا التأويلات والتعليقات في هذه المسألة. ويكفي ان ينقل الباحث كلام ابي حيان النحوي الذي ناقش ابن عطية في هذه المسائل مناقشة تفصيلية.

يقول ابو حيان بعد ان ينقل آراء ابن عطية:

"وفيه مناقشات:

الاولى: قوله: "ولا" بمعنى "ليس"، وقد قدمنا أن كون "لا" بمعنى "ليس" هو من القلة في كلامهم، بحيث لا تبني عليه

(١) ينظر: اعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٤.

(٢) المحرر الوجيز ١/٢٧٢.

القواعد، وبيناً أن ارتفاع مثل هذا على الابتداء" (١) .

ولا أدري لم حكم أبو حيان هذا الحكم على أن إعمال "لا" بمعنى ليس قليل . وهو الذي أورد الشواهد على إعمال "لا" عمل ليس . قال أبو حيان : "والذي يحفظ من ذلك قوله :

تعزُّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً^(٢)
أنشده ابن مالك ولا أعرف هذا البيت إلا من جهته .

وقال النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا في حبّها متراخياً^(٣)
وقال آخر :

أنكرتها بعد أعوام مزين لها لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيراناً^(٤)
وخرّج على ذلك سيبويه قول الشاعر :

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لابراح^(٥)
وهذا كله يحتمل التأويل . وعلى أن يحمل على ظاهره لا ينتهي من الكثرة بحيث تبنى عليه القواعد . فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب

(١) البحر المحيط ٢/٨٩ .

(٢) من الشواهد التي لا يعرف قائلها . وهو من شواهد ابن هشام في المغني برقم ٤٣٤ وابن عقيل في شرح الألفية برقم ٧٨ .

(٣) البيت للنابغة الجعدي من الشعراء المخضرمين اسلم ودعا له النبي صلى الله عليه وسلم بخير . وهو من شواهد ابن عقيل برقم /٨٠ .

(٤) لم أفق على قائله . ينظر : البحر المحيط ٢/٨٨ .

(٥) البيت لسعد بن مالك وهو من شواهد سيبويه ١/٥٨ و ٣٥٤ والخزانة ١/٢٢٣ والمغني لابن هشام برقم /٤٣٣ .

الله الذي هو أفصح الكلام وأجله، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح" (١).

وأبو حيان الذي انبرى يدافع عن القراءات السبعية المتواترة قد وقع في المحذور هنا، فممنع أن تبني القواعد النحوية على قراءة الرفع، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. وهما إمامان أخذوا القراءة بالسند المتصل المتواتر إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ويبدو للمدقق أن الصواب مع ابن عطية. ويؤيد ذلك ما أورده مكّي ابن أبي طالب في الكشف، حيث قال: "وجه القراءة بالرفع والتثوين أن "لا" بمعنى "ليس"، فارتفع الاسم بعدها لأنه اسمها، والخبر محذوف تقديره: فليس رفث ولا فسوق في الحج" (٢).

ثم قال أبو حيان ناقدًا ابن عطية:

الثانية قوله: وخبرها محذوف على قراءة أبي عمرو. وقد نص الناس على أن خبر كان وأخواتها ومنها ليس لا يجوز حذفه، لا اختصارًا ولا اقتصارًا، ثم ذكروا أنه قد حذف خبر ليس في الشعر في قوله:

يرجو جوارك حين ليس مجير (٣)

على طريق الضرورة أو الندرة، وما كان هكذا فلا يحمل القرآن

(١) البحر المحيط ٢/٨٨.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١/٢٨٦.

(٣) البيت لشمردل بن شريك الليثي في الرثاء. وهو من شواهد ابن هشام في المغني برقم ١٠٦٥ لهفي عليك للهمة من خائف يبغي جوارك حين ليس مجير.

عليه" (١):

وهذا الذي قال به ابن عطية ومنعه أبو حيان أجازته مكي كما بينا قبل قليل، وأجازته أيضاً كما قال ابن هشام: "الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة، واستدلوا بنحو قوله:

أين المفر والإله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب^(٢)
وخرج على أن "الغالب" اسمها والخبر محذوف. قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على "الأشرم"، أي ليسه الغالب، كما تقول: "الصديق كأنه زيد" ثم حذف لاتصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجر حذفه، وفيه نظر^(٣).

قال أبو حيان: "الثالثة: قوله: بل في الحج هو خبر الكل، إذ هو في موضع رفع على الوجهين، يعني بالوجهين، كونها بمعنى ليس، وكونها مبنية مع لا، وهذا لا يصح، لأنها إذا كانت بمعنى ليس احتاجت إلى خبر منصوب، وإذا كانت مبنية مع (لا) احتاجت إلى أن يرتفع الخبر، إما لكونها هي العاملة فيه الرفع على مذهب الأخفش، وإما لكونها مع معمولها في موضع رفع على الابتداء، فيقتضي أن يكون خبراً للمبتدأ على مذهب سيبويه، على ما قدمناه من الخلاف. وإذا تقرر هذا امتنع أن يكون (في الحج) في موضع

(١) البحر المحيط ٨٨/٢.

(٢) البيت لنفيل بن حبيب. والأشرم هو ابرهة الحبشي صاحب الفيل، وهو من شواهد ابن هشام في المغني برقم/٥٤٩.

(٣) المصدر السابق / ٣٩٠.

رفع على ما ذكر ابن عطية من الوجهين" (١) .

قال ابن هشام: " ونحو ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ إن فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه، ولو اُحد عند غيره، ويقدر للآخرين ظرفان، لأن (لا) المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد، فكيف عوامل؟ وإن رفعت الأولين فإن قدرت (لا) معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين" (٢) .

وهذا الرأي قريب من رأي أبي حيان .

وقد خالف ابن عطية في هذا ابن أبي طالب القيسي فقال في الكشف: " ولا يحسن أن يكون " في الحج " الظاهر خبر عن الأسماء الثلاثة، لأن خبر ليس منصوب، وخبر " جدال " مرفوع . لأن " ولا جدال " اسم واحد في موضع رفع بالابتداء، ولا يعمل عاملان في اسم واحد" (٣) .

وقد أطال أبو حيان في رده على ابن عطية . وصار يذكر تفرعات ومسائل لا داعي لذكرها هنا (٤) .

وحاصل هذه المسألة أن من القراء من قرأ ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ بالرفع والتنوين فيهما . وقرئاً بالنصب من غير تنوين،

(١) البحر المحيط ٢/٨٩ .

(٢) مغني اللبيب/٧٢٨ .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٨٦ .

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢/٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ .

واجمعوا على الفتح في ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ لأن المقصود النفي العام، والرفث والفسوق والجدال .

وللابتعاد عن كثرة هذه التأويلات يمكن لنا أن نقول:

- في قراءة الرفع تكون لا مهملة، ومابعدھا مبتدأ، و﴿فِي الْحَجِّ﴾ خبر، وفي قراءة الفتح تكون لا نافية للجنس، ومابعدھا اسمھا، و﴿فِي الْحَجِّ﴾ خبرھا، والله أعلم .

المثال الثاني:

يقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافًا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(١) .

قال ابن عطية في توجيهه للآية الكريمة "وقرأ جميع السبعة إلا حمزة " يخافا" بفتح الياء، على بناء الفعل للفاعل . فهذا على تعدية "خاف" في التعدّي إلى مفعول واحد وهو "ألا يقيما" .

وقرأ حمزة وحده " يخافا" بضم الياء على بناء الفعل للمفعول، فهذا على تعدية "خاف" إلى مفعولين، أحدهما أسند الفعل إليه، والآخر "أن" بتقدير حرف جر محذوف، فموضع "أن": خفض بالجار المقدر عند سيويه والكسائي، ونصب عند غيرهما، لأنه لما حذف الجار صار الفعل الى المفعول الثاني، مثل أستغفر الله ذنباً، وأمرتكم الخير.. " (٢) .

(١) سورة البقرة/٢٢٩.

(٢) المحرر الوجيز ١/٣٠٧.

أما توجيه ابن عطية لقراءة السبعة (يخافا) بالفتح، فإنه حمل على ظاهر اللفظ . والمراد الزوجان . بمعنى إذا خاف كل منهما ألا يقيما حدود الله، فهما الفاعلان . و"أن" في موضع نصب بالفعل .

أما توجيهه لقراءة حمزة فقد قدر لـ(أن) حرف جر زائد لأن الفعل قد تعدى إلى مفعوله وأقيم مقام الفاعل . فإن في موضع جر بإضمار حرف الجر على رأي سيويه والكسائي^(١) .

وسبب تعدي (خاف) الى مفعولين -عند الفراء - أن الخوف والظن متقاربان في كلام العرب . من ذلك أن الرجل يقول: قد خرج عبدك بغير إذنك، فتقول أنت: قد ظننت ذلك، وخفت ذلك، والمعنى واحد . وقال الشاعر:

أتاني كلام عن نصيب يقوله وماخفت ياسلام أنك عائبي^(٢)
وقال الآخر:

إذا مت فادفني إلى جنب كرمه تروي عظامي بعد موتي عروها
ولاندفني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها^(٣)
والخوف في الموضع كالظن . لذلك رفع "أذوقها" كما رفعوا ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^{(٤)(٥)} .

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٩٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٤٦ والبحر المحيط ٢/١٩٧.

(٣) هما لأبي محجن الثقفي، ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٤٦.

(٤) سورة المائدة/٧١.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/١٤٥-١٤٦.

والالف في يخافا ويقيما عائد على صنفى الزوجين وهو من باب الالتفات، لأنه إذا اجتمع مخاطب وغائب، وأسند إليهما حكم كان تغلب للمخاطب فتقول: أنت وزيد تخرجان، ولا يجوز يخرجان . كذلك مع المتكلم، نحو أنا وزيد نخرج، لما كان الاستثناء بعد ضي الجملة للمخاطب جاز الالتفات . ولو جرى على النسق الأول كان (إلا أن تخافوا أن لاتقيموا) ، ويكون الضمير إذ ذاك عائداً على المخاطبين وعلى أزواجهم، والمعنى إلا أن يخافا، أي صنفاً لزوجين ترك إقامة حدود الله فيما يلزمهما من حقوق الزوجية، بما حدث من بغض المرأة لزوجها^(١) .

إذن الخوف عائد على الزوجين، وهذا الذي يفهم من كلام ابن عطية، لا كما اختار أبو عبيد، فجعل الخوف لغيرهما، وفيه حجة من جعل الخلع عائداً إلى السلطان^(٢) .

فاعراب قراءة النصب واضح، وأما قراءة الرفع فقد حذف لفاعل وناب عنه ضمير الزوجين . (وأن لا يقيما) بدل اشتمال من ضمير الزوجين . والتقدير: إلا أن يخافا عدم إقامتهما حدود الله^(٣) .

المثال الثالث :

يقول الله تعالى : ﴿الَّذِي نَسَّأَ لُونَ بِهِءَ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٤) .

(١) ينظر : البحر المحيط ٢/١٩٦-١٩٧ .

(٢) ينظر : اعراب القرآن للنحاس ١/٣١٤ .

(٣) ينظر : المستنير في تخريج القراءات المتواترة/ ٥٤ .

(٤) سورة النساء/ ١ .

وجه ابن عطية قراءة الكوفيين بتخفيف السين وأصله: تتساءلون بأنهم حذفوا التاء الثانية تخفيفاً، وهذه تاء تتفاعلون، تدغم في لغو وتحذف في أخرى، لاجتماع حروف متقاربة^(١).

وابن عطية يستند في رأيه هذا إلى قول لأبي علي الفارسي، قال ابن عطية: "قال أبو علي: وإذا اجتمعت المتقاربة خففت بالحذف والإدغام والإبدال، كما قالوا: (طست)، فأبدلوا من السين الواحد تاء، إذ الأصل (طس)؛ قال العجاج:

لو عرضت لأبلى قس أشعث في هيكله مندر
حن إليها كحنين الطس^(٢)

وقال الزجاج: "والأصل تتساءلون. وأدغمت التاء في السين لقرب مكان هذه من هذه.."^(٣).

وقال مكي: "قوله (تساءلون) قرأه الكوفيون مخففاً، على حذف إحدى التائين، اللتين هما أصله تخفيفاً، لأنه اجتمع مثلان، والسين قريبة منهما فكان ثلاثة أمثال، فلو أعله بالإدغام لم ينقص عدد الأمثال، إذ يصير اللفظ بتاء وسينين، فلم يكن عند إرادة التخفيف بد من الحذف"^(٤).

وأما أبو حيان فلم يرض بتعليل ابن عطية في قوله: "وهذه تاء

(١) المحرر الوجيز ٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٤/٢.

(٣) معاني القرآن واعرابه ٦/٢.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٧٥.

تتفاعلون تدغم في لغة، وتحذف في أخرى، لاجتماع حروف متقاربة".

قال أبو حيان: "أما قول ابن عطية حذفوا التاء الثانية فهذا مذهب أهل البصرة. وذهب هشام بن معاوية الضرير الكوفي (ت ٢٠٤ هـ) إلى أن المحذوفة هي الأولى وهي تاء المضارعة، وهي مسألة خلافية، ذكرت دلائلها في علم النحو.

وأما قوله: وهذه تاء تتفاعلون تدغم في لغة وتحذف في أخرى، كان ينبغي أن ينبه على الإثبات، إذ يجوز الإثبات، وهو الأصل، والإدغام، وهو قريب من الأصل، إذ لم يذهب الحرف إلا بأن أبدل منه مماثل مابعد وأدغم، والحذف لاجتماع المثليين.."^(١).

المثال الرابع:

يقول الله تعالى: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وِلياً يَرِثْنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ عِيقُوبٍ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً﴾^(٢).

قال ابن عطية في توجيهه للآية الكريمة: "وقرأ الجمهور يرثني" برفع الفعلين على معنى الصفة للولي.

وقرأ أبو عمرو والكسائي "يرثني ويرث" بجزم الفعلين، وهذا على مذهب سيبويه ليس هو جواب "هب" إنما تقديره "إن تهبه يرثني"، والأول أصوب في المعنى، لأنه طلب وارثاً موصوفاً.

(١) البحر المحیط ٢/١٥٦-١٥٧.

(٢) سورة مريم/٦.

ويضعف الجزم أنه ليس كل موهوب يرث" (١) .

وهذا الذي ضعفه ابن عطية حسنه الفراء فقال: " يرثني تقرأ جزماً ورفعاً... والجزم الوجه" (٢) .

وبعلل الفراء ذلك بقوله: " لأن " يرثني " من آية سوى الأولى فحسن الجزاء . وإذا رفعت كانت صلة للولي: هب لي الذي يرثني . ومثله ﴿رِذَاءٌ يُصَدِّقُنِي﴾ (٣) و ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ ، وإذا أوقفت الأمر على نكرة: بعدها فعل في أوله الياء والنون والألف، كان فيه وجهان: الجزم على الجزاء والشرط، والرفع على أنه صلة للنكرة، بمنزلة الذي، كقول القائل: أعزني دابة أركبها، وإن شئت أركبها، وكذلك ﴿أَنْزَلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عَيْدًا﴾ (٤) ولو قال: " تكن لنا " كان صواباً . فإذا كان الفعل الذي بعد النكرة ليس للأول ولا يصلح فيه اضمار الهاء، إن كان الفعل واقعاً على الرجل فليس إلا الجزم، كقولك: هب لي ثوباً أتجمل مع الناس، لا يكون (أتجمل) إلا جزماً" (٥) .

يلاحظ أن الفراء قد صوب الوجهين، ورجح قراءة الجزم، وليس الباحث مع الذي يرجح قراءة متواترة على متواترة، فالكل راجح وسديد، والأولى الاختيار لا الترجيح .

(١) المحرر الوجيز ٥/٤ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١٦٢/٢ .

(٣) سورة القصص/٣٤ .

(٤) سورة المائدة/١١٤ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١٦٢/٢ .

أما ابن عطية فقد ضعف قراءة علمين اثنين من أعلام القراءة والنحو، هما أبو عمرو بن العلاء والكسائي، وقد كانا من المنزلة العلمية بحيث لو أن أحدهما استشهد ببيت شعر أو بمثل، لكان حجة يحتج به . فلماذا ترد قراءته ؟ وقد أشرت في هذا البحث - كثر من مرة - إلى أن القراءات المتواترة رويت بالسند المتصل لصحيح، إلى من هو أفصح العرب والعجم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد وقف مع ابن عطية في تضعيف قراءة الجزم العكبري، إذ قال: "قوله تعالى (يرثني) يقرأ بالجزم فيهما على الجواب: أي إن يهب يرث، وبالرفع فيهما على الصفة لولي . وهو أقوى من الأولى لأنه سأل ولياً هذه صفته، والجزم لا يحصل بهذا المعنى.."^(١) .

وهذا ابن هشام يخالف ابن عطية، ويوافق الفراء، فيما رجحه من القراءتين بالرفع والجزم، يقول ابن هشام:

﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا لَا يَرِثُنِي﴾ ، أي ولياً وارثاً، وذلك فيمن رفع "يرث"، وأما من جزمه فهو جواب للدعاء . ومثل ذلك ﴿فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾^(٢) قرىء برفع يصدق وجزمه"^(٣) .

فهذا الجزم الذي رده ابن عطية ومن وافقه، هو الجزم على

(١) التبيان في اعراب القرآن ٢/١١١ .

(٢) سورة القصص/٣٤ .

(٣) مغني اللبيب/٥٥٤ .

الجزاء، وهو أسلوب شرطي فيه جزاء مترتب على ما قبله، ومرتبطة به، ارتباط الجزاء بالشرط . فقولك: (زني أكرمك) معناه أكرامك له مرتبطة بزيارته لك، ارتباطاً شرطياً . فإذا لم يرتبط الفعل بما قبله هذا الارتباط لم يجزم . و"يرثني" مرتبطة بما قبله على ما ذهب إليه الفراء، ومقدر بـ(إن) على مذهب سيبويه^(١) . فإذا لم يرتبط الفعل بما قبله هذا الارتباط لم يجزم، وهذا الذي ذهب إليه الجمهور في قراءة الآية الكريمة .

المثال الخامس:

يقول الله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَئُ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَارِ آيَةَ أُذْبِحْكَ فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾^(٢) .

قال ابن عطية في توجيهه للآية الكريمة: "وقرأ جمهور الناس "ماذا ترى" بفتح الراء .

وقرأ حمزة والكسائي "تري" بضم التاء وكسر الراء، على معنى ما يظهر منك من جلد أو جزع^(٣)، وهي قراءة ابن مسعود والاسود بن يزيد وابن وثاب وطلحة والاعمش ومجاهد، وقرأ الأعمش والضحاك "تري" بضم التاء، وفتح الراء، على بناء الفعل للمفعول، فأما الأولى فهي من رؤية الرأي^(٤)، وهي رؤية تتعدى الى مفعول

(١) ينظر: الكتاب ٣/٩٣.

(٢) سورة الصافات/١٠٢. وينظر السبعة/٤٤٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء/٢/٣٩٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط/٧/٣٩٠.

واحد، وهو في هذه الآية إما "ماذا" بجملتها، على أن تجعل "ما" و"ذا" بمنزلة اسم واحد^(١)، وإما "ذا" على أن تجعله بمعنى الذي، وتكون "ما" استفهاما، وتكون الهاء محذوفة من الصلة؛ وأما القراءة الثانية فيكون تقدير مفعولها كما مر في هذه الآية . غير أن الفعل فيها منقول من "رأى زيد الشيء، وأريته إياه" إلا أنه من باب أعطيت، فيجوز أن يقتصر على أحد المفعولين . وأما القراءة الثانية فقد ضعفها أبو علي، وتتجه على تحامل، وفي مصحف عبد الله بن مسعود "افعل ما أمرت به"^(٢) .

أما القراءة الثالثة (تري) فقد وافق ابن عطية الفراء، حيث قال: (أي فانظر ماذا ترى من صبرك وجزعك)^(٣) .

قال النحاس: "وأنكر أبو عبيد "تري" وقال: "إنما يكون هذا من رؤية العين خاصة . وكذا قال أبو حاتم . قال أبو جعفر: وهذا غلط، هذا يكون من رؤية العين وغيرها، وهو مشهور . يقال: أريت فلاناً الصواب، وأريته رشده، وهو ليس من رؤية العين"^(٤) .

أي انه من رؤية الرأي . إلا أنه نقله إلى الرباعي، فهو مستقبل . أريته الشيء إذا جعلته يعتقد . فالمعنى ماذا تحملني عليه من الاعتقاد فيما قلت لك، هل تصبر أم تجزع، فهو يتعدى إلى مفعولين

(١) ينظر: الكشف ١/٢٢٦ .

(٢) المحرر الوجيز ٤/٤٨١ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٠ .

(٤) اعراب القرآن للنحاس ٣/٤٣٣ .

ويجوز الاقتصار على أحدهما ك: أعطى ، فالمفعول الهاء المحذوفة إذا جعلت "ما" ابتداءً، و"ذا" بمعنى الذي خبر "ما" وإن شئت كان المفعول "ماذا" تجعلها اسماً واحداً، في موضع نصب بـ"ترى". والمفعول الثاني محذوف، أي ماذا تريناه من الرأي^(١). أو ماذا تحملنا عليه من الرأي أنصبر أو نجزع^(٢).

وأما قراءة الفتح فليست من رؤية البصر والعلم وإنما هي من الرأي . ويشبه هذا قول الله تعالى ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ﴾^(٣)، أي بما أظهر لك من الرأي الذي تعتقد مما أمرك الله به، وأوحى إليك فيه، ولو كانت (أراك) من البصر لتعدت إلى مفعولين لأنها منقولة بالهمزة من "رأى" ولا يستقيم بذلك المعنى . لأن الأحكام تدرك بالنظر لا بالبصر . ولو كانت الرؤية من العلم لتعدت إلى ثلاثة مفاعيل لأنها كذلك منقولة بالهمزة من رأى، من العلم الذي يتعدى إلى مفعولين . فالهمزة تزيد في التعدي مفعولاً .

فتكون قراءة الفتح من الرأي الذي هو الاعتقاد^(٤)، وهذا مراد ابن عطية في القراءتين كما مر . فلماذا إذاً ضعف أبو علي القراءة الثانية، والتي هي قراءة حمزة والكسائي، وهي موافقة لوجوه العربية ومنتصلة الإسناد إلى من هو أفصح العرب . فلا أدري لِمَ يقف النحاة

(١) ينظر: الكشف/٢/٢٢٧.

(٢) ينظر: التبيان في اعراب غريب القرآن ٢/٣٠٧.

(٣) سورة النساء/١٠٥.

(٤) ينظر: الكشف/٢/٢٢٤.

تلك المواقف من القراءات ؟ لنجد منهم من يؤيدها ومنهم من يرددها، ومنهم من يقبل بعضها ويرد بعضها الآخر .

المثال السادس :

يقول الله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ ﴾^(١) ، جعل ابن عطية قراءة الرفع للمبالغة فقال " : فمن قرأ من هذه الفرقة ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ ﴾ جعله وصفاً له بالمصدر على جهة المبالغة ، فوصفه بذلك كما قالت الخنساء تصف ناقة ذهب عنها ولدها :

ترتع ماغفلت حتى اذا اذكرت فإنما هي إقبال وإدبار^(٢)
أي ذات إقبال وإدبار... " ^(٣) .

وقد وافقه أبو حيان في ذلك فقال :

" وجعل نفس العمل مبالغة في ذمه ، كما قال :

فإنما هي إقبال وإدبار هذا على قراءة جمهور السبعة " ^(٤) .

ويحذف الفعل هنا وجوباً (في قراءة الرفع) " لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه . ووضع الفعل على الحدوث والتجدد، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضاً نحو قولك : زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف، والله يقبض ويبسط، وذلك أيضاً لمشابهته

(١) سورة هود / ٤٦ .

(٢) ديوان الخنساء / ٤٤ .

(٣) المحرر الوجيز ٣ / ١٧٧ .

(٤) البحر المحيط ٥ / ٢٢٩ .

لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وصفاً على الزمان . فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً لكونه إما فعلاً وهو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف .

فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه نحو (زيد سير سير)، و(مازيد إلاسير) كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا: (فإنما هي إقبال وإدبار) . فينمحي إذاً عن الكلام معنى الحدوث أصلاً لعدم صريح الفعل، وعدم المفعول المطلق الدال عليه، ولمثل هذا المعنى أعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة تبييناً لمعنى الدوام .. " (١) وهذا مراد ابن عطية من قوله: "جعله وصفاً له بالمصدر على جهة المبالغة" (٢) .

المثال السابع:

يقول الله تعالى: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْأَنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ (٣) ، قال ابن عطية في توجيهه للآية الكريمة: "وقرأ حمزة وحده (وليحكم) بكسر اللام وفتح الميم، على لام كي ونصب الفعل بها، والمعنى وآتيناه الإنجيل ليتضمن الهدى والنور والتصديق ليحكم أهله بما أنزل الله فيه .

وقرأ باقي السبعة "وليحكم" بسكون اللام التي هي لام الأمر

(١) شرح الرضي على الكافية ١/١٢٨-١٢٩ وينظر: معاني النحو ٢/٥٩٧.

(٢) المحرر الوجيز ٣/١٧٧.

(٣) سورة المائدة / ٤٧.

وجزم الفعل ومعنى أمره لهم بالحكم أي هكذا يجب عليهم، ..
ومن القراء من يكسر لام الأمر ويجزم الفعل .. " (١) .

والمعروف لدى علماء العربية، أن حركة لام الأمر هي الكسر
ويجوز فتحها، والمختار تسكينها بعد الواو والفاء ثم . وتسكينها بعد
الواو والفاء أكثر من تحريكها (٢) .

فمثال الكسر قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ وقوله
تعالى ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (٣) .

ومثال التسكين بعد الواو قوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ (٤) ،
ومثالها بعد الفاء، قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ (٥) . ومثال
الفتح وهو لغة سليم: شريطة أن يفتح تاليها أو يضم، كقول القائل:
"لتبذن لي"، و"لتكرم زيدا" (٦) .

"وهذه اللام تجزم الفعل المضارع، ومعنى الجزم: القطع لأنه
يقطع الحركة عن آخر الفعل المضارع" (٧) فهذا توجيه قراءة الجزم .

أما قراءة كسر اللام مع فتح الميم فكما ذكر ابن عطية، بأنها لام
كي . فتكون اللام متعلقة بقوله: "وأتيناه"، فلا يجوز الوقف، أي

(١) المحرر الوجيز ٢/١٩٩ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٤/٤ .

(٣) سورة الزخرف/٧٧ .

(٤) سورة الحج/٢٩ .

(٥) سورة البقرة/١٨٦ .

(٦) حاشية الصبان ٤/٤ .

(٧) كتاب الافعال ١/١٦٧، وينظر: الامر والنهي عند علماء العربية والاصوليين/٢٩ .

وآتيناه الإنجيل ليحكم أهله بما أنزل الله فيه .

وقد اختار مكي الجزم لأن الجماعة عليه، ولأن مابعد من الوعيد والتهديد يدل على أنه إلزام من الله تعالى لأهل الإنجيل^(١) .
والذي هو أحب إلى نفسي ألا ترجح قراءة سبعية على سبعية، لأن كل واحدة مختارة، وهي على حرف قرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال النحاس: " والصواب عندي أنهما قراءتان حسنتان، لأن الله عز وجل لم ينزل كتاباً إلا ليعمل بما فيه، بل وأمر بالعمل بما فيه . فصحتا جميعاً، وإذا كانت لام كي ففي الكلام حذف، أي ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه أنزلناه إليهم" ^(٢) .

المثال الثامن:

يقول الله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْفُتْ مِنكُم أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا كُنتُمْ كُنتُمْ أَصَابَهُمْ﴾^(٣) : قال ابن عطية في توجيهه للآية الكريمة: " وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: "إلا امرأتك" بالرفع على البدل من "أحد" وهذا هو الأوجه إذا استثنى من منفي، كقولك: ماجاءني أحد إلا زيد، وهذا هو استثناء الملتفتين . وقرأ الباكون "إلا امرأتك" بالنصب،

(١) ينظر: الكشف ٤١١/١ .

(٢) اعراب القرآن للنحاس ٢٣/٢ ، وينظر: الجامع لاحكام القرآن ٢٠٩/٦ .

(٣) سورة هود/٨١ .

ورأت ذلك فرقة من النحاة أن الوجه في الاستثناء من منفي، إذ الكلام المنفي في هذا مستقل بنفسه كالموجب، فإذن هو مثله في الاستقلال، فحكمه كحكمه في نصب المستثنى .

وتأولت فرقة ممن قرأ: ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَّ﴾^ط بالنصب أن الاستثناء وقع من الأهل كأنه قال: "فأسر بأهلك إلا امرأتك" وعلى هذا التأويل لا يكون إلا النصب .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: لو كان الكلام "ولا يلتفت" بالرفع لصح الرفع في قوله: ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَّ﴾^ط ولكنه نهى، فإذا استثنت "المرأة" من "أحد" وجب أن تكون "المرأة" أبيح لها الالتفات فيفسد معنى الآية..^(١) .

نرى ابن عطية قد رجح قراءة الرفع فقال: "هذا هو الأوجه" إلا أن النحاس رجح قراءة النصب فقال:

"ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك، نصب بالاستثناء وهي القراءة البينة . والمعنى فأسر بأهلك إلا امرأتك"^(٢) وهذا الذي أشار إليه ابن عطية في قوله: "وتأولت فرقة، فمن قرأ (إلا امرأتك) بالنصب أن الاستثناء وقع من الأهل.."^(٣) .

أما رد أبي عبيد على أبي عمرو، مع جلالته قدره ومحلته من

(١) المحرر الوجيز ٣/١٩٦.

(٢) اعراب القرآن للنحاس ٢/١٩٦.

(٣) المحرر الوجيز ٣/١٦٩.

العربية، فلا يجب أن يكون، لأن الاستثناء من المنفي يجوز فيه الرفع فنقول:

"لا يقيم أحد إلا زيد" وهذا سائغ جداً في العربية . ثم إن أبا عمرو إمام في العربية، ومع إمامته فهو لا يتصرف في القراءة إلا ضمن المسموع، فإن كان المسموع من القراءة فيه وجوه، فيمكن له أن يختار وجهاً يرجحه، أما إذا كان المسموع وجهاً واحداً فهو لا يتصرف بالاختيار . لأن القراءة سنة متبعة .

وأما ابن هشام فقال: "والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وإن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين بدليل سقوط ﴿وَلَا يَلْنَفْتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ في قراءة ابن مسعود، وإن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية الحجر . ولأن المراد بالأهل المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته، وإن لم يكونوا مؤمنين . ويؤيده ما جاء في قصة ابن نوح عليه السلام ﴿يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ (١) .

ووجه الرفع على أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ونظيره: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فِعْدَبُهُ اللَّهُ﴾ (٢) .

واختار أبو شامة ما اخترته، من أن الاستثناء منقطع، ولكنه

(١) سورة هود / ٤٦ .

(٢) سورة الغاشية / ٢٢-٢٤ .

قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية، والرفع على التميمية
 (١)»

٣ - مواقف النحاة من القراءات الشاذة:

إن إيراد أمثلة من دراسات ابن عطية النحوية للقراءات الشاذة وتوجيهه لها كاف لبيان وجهة نظره في هذا المضمار من جهة، ولبيان وجهة نظر النحاة من جهة أخرى، ذلك بأن تفسيره يكاد يجمع القراءات المتواترة والشاذة، بل يكاد يناقش جميع النحاة في ذلك، أما القراءات المتواترة فقد مر بنا مواقف النحاة منها، وأما الشاذة فلدينا أمثلة كثيرة من تفسير ابن عطية عليها .

ومن هذه الأمثلة على القراءات الشاذة مايلي:

المثال الأول:

يقول الله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾^(٢): قال ابن عطية في توجيهه للآية الكريمة: "...وقرأ أبو حيوة "هيهات" بتاء مرفوعة منونة، وهذا على انه اسم معرب مستقل وخبره (تواعدون) اي البعد لوعدكم كما تقول: "النجح لسعيكم"، وروي عن ابي حيوة "هيهات" بالرفع دون تنوين"^(٣).

هذا الكلام الذي اورده ابن عطية هو جزء من كلام طويل ذكر

(١) مغني اللبيب/١٨٠.

(٢) سورة المؤمنون/٣٦.

(٣) المحرر الوجيز/٤/١٤٣.

فيه قراءة الجماعة مع توجيهها .

اما قوله: " هذا على انه اسم معرب مستقل وخبره توعدون " فهو يشبه رأي الزجاج الذي قال: " وموضعها الرفع وتأويلها البعد لما توعدون، فلأنها بمنزلة الاصوات، وليست مشتقة من فعل.. " (١).

ولم يرض بهذا القول ابو علي الفارسي، وذلك لان هيات اسم سمي به الفعل، ومسماه (بعد) ولو كان موضعه الرفع لكان موضع شتان الرفع ايضا، وكان اولى به من هيات، لانه مشتق من التشتت، في حين اشبه هيات الاصوات نحو صه ومه فلما لم يكن لشتان موضع من الاعراب لم يجز ان يكون لهيات موضع من الاعراب لانه اسم للفعل الذي لاموضع له من الاعراب نحو قام زيد.

واستدل أبو علي على ان هيات لاموضع له من الاعراب، بانه لو كان في موضع رفع مبتدأ، فما بعده خبره، وهذا لا يجوز، لان المبتدأ لا بد ان يكون هو الخبر في المعنى، او يكون له في الخبر ذكر يعود عليه، وليس هيات بالعقيق، ولا شتان بزيد (٢).

والصواب ان (هيات) اسم فعل ماض، احيانا يليها الفاعل دون لام فتقول: (هيات مجيء زيد) ومنه قول جرير:
فأيهات ايها العقيق ومن به أيهاات خل بالعقيق نواصله

(١) معاني القرآن وعرابه ٤/١٢-١٣.

(٢) ينظر: المخصص ١٦/١١٧، وينظر: المؤاخذات النحوية/ ٢٦٤.

هيهات هيهات العقيق ومن به هيهات خل بالعقيق نحاوله
ينظر لسان العرب مادة (هيه) .

واحيانا يكون الفاعل محذوفا وذلك عند اللام كهذه الآية وهذه
للفظة تشبه الحروف مثل صه وغيرها، فلذلك بنيت على الفتح وهي
قراءة الجماعة وهي القراءة التي لاشك في صحتها .

المثال الثاني :

يقول الله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلِتَفَرُّحُوا هُوَ خَيْرٌ
مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾^(١) . قال ابن عطية في توجيهه للآية الكريمة " : وقرأ
ابي بن كعب وابن القعقاع وابن عامر والحسن على ما زعم هارون
رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم " فلتفرحوا " ، و " تجمعون " .
التاء فيهما على المخاطبة، وهي قراءة جماعة من السلف
كبيرة.. " (٢) .

اما هذه القراءة فهي موافقة لرسم المصحف، وموافقة لوجه من
جوه العربية، ولكن ضعف سندها فعدت من جملة القراءات الشاذة
والا كيف يتجرأ احد ان يقول: هذه قراءة النبي صلى الله عليه
وسلم ثم يسمها بالشذوذ؟ فلو صح اسنادها لعدّها القراء من
لمتواترة .

قال ابن عطية في توجيه هذه القراءة :

(١) سورة يونس/ ٥٨ .

(٢) المحرر الوجيز ٣/ ١٢٦ . وينظر القراءات الشاذة لابن خالويه / ٥٧ .

"واما من قرأ "فلتفرحوا" فادخل اللام في امر المخاطب فذلك على لغة قليلة، حكى ذلك ابو علي في الحجة، وقال ابو حاتم، وغيره: الاصل في كل امر ادخال اللام اذا كان النهي بحرف فكذلك الامر.." (١).

وقد ذكر الفراء ان الكسائي يعيب هذه القراءة لانها قليلة في لغة العرب" (٢).

واما ابن خالويه فوسمها بالضعف حيث قال: "والحجة لمن قرأ بالتاء: أنه اراد بها: مواجهة الخطاب للصحابة .

واحتج بانه قد قريء (فلتفرحوا) بالتاء، وهو ضعيف في العربية لان العرب لم تستعمل الامر باللام للحاضر الا فيما لم يسم فاعله، كقولهم لتعن بحاجتي" (٣).

وقد علل ابن جني قبول التاء في هذه القراءة فقال: "وكان الذي حسن التاء هنا انه امر لهم بالفرح، فخطبوا بالتاء لانها اذهب في قوة الخطاب فاعرفه ولا تقل قياسا على ذلك "فبذلك فليحزنوا" لان الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح الا ان تريد اصغارهم وارغامهم فيؤكد ذلك بالتاء على مامضى" (٤).

(١) المصدر السابق ٣/١٢٨.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٦٩-٢٧٠.

(٣) الحجة في القراءات / ١٨٢.

(٤) المحتسب ١/٣١٤.

وقراءة الجماعة ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ بالياء، وقد ذكرها ابن عطية^(١) وقد ورد التنزيل في الفعل المضارع المقترن بلام الامر للغائب وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾^(٢) وكقول الله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾^(٣) وكقوله تعالى: ﴿فليكتب وليممل الذي عليه الحق...﴾^(٤).

والآيات التي وردت مقرونة فيها لام الامر بالفعل الغائب كثيرة بلغت حوالي ثمانين آية كريمة^(٥).

كما ان هذه اللام قد تدخل على الفعل المضارع المسند الى المتكلم وذلك كقول الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾^(٦) وكقول النبي صلى الله عليه وسلم «قوموا فلاصل بكم»^(٧) الا ان دخولها على المتكلم - كما قال ابن عطية - على لغة قليلة^(٨). لان الاصل في المخاطب ان يؤمر بفعل الامر لا باللام.

ومما وردت داخلة فيه على المخاطب قول الشاعر:

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٣/١٢٦.

(٢) سورة آل عمران / ١٠٤.

(٣) سورة النساء / ١٠٢.

(٤) سورة البقرة / ٢٨٢.

(٥) البقرة / ٢٨٢، النساء / ١٠٢، الحج / ٢٩، العنكبوت / ١٢، الطلاق / ٧.

(٦) العنكبوت / ١٢.

(٧) صحيح مسلم ١ / ٤٥٧.

(٨) المحرر الوجيز ٣ / ١٢٦.

لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمين^(١)

المثال الثالث:

يقول الله تعالى: ﴿ خَيْرَ خَيْرٍ خَيْرٍ تُبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفِرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾^(٢). قال ابن عطية في توجيهه للآية الكريمة: " وقرأ ابن عامر " ويكفر بالياء ورفع الراء، وقرأ الحسن " ويكفر " بالياء وجزم الراء، وروي عن الاعمش أنه قرأ " ويكفر " بالياء ونصب الراء .. والجزم في الراء أفصح هذه القراءات لانها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء وكونه مشروطا ان وقع الاخفاء، واما رفع الراء، فليس فيه هذا المعنى "^(٣).

وقد رد ابو حيان رأي ابن عامر فقال: " الرفع ابلغ وأعلم، لان الجزم يكون على انه معطوف على جواب الشرط الثاني، والرفع يدل على ان التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات ابدت او اخفيت لانا نعلم ان هذا التكفير متعلق بما قبله، ولا يختص التكفير بالاخفاء فقط، والجزم يخصه به، ولا يمكن ان يقال: ان الذي يبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته فقد صار التكفير شاملا للنوعين

(١) هذا البيت من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب برقم (٣٧٩) ومن شواهد ابن الانباري في الانصاف برقم (٣٤٦) ٢/٥٢٥. وينظر: الأمر والنهي عند علماء العربية والاصوليين/٢٨.

(٢) سورة البقرة / ٢٧١.

(٣) المحرر الوجيز ١/٣٦٦-٣٦٧ والسبعة / ١٩١.

من ابداء الصدقات واخفائها، وان كان الاخفاء خيراً من الابداء" (١).

وابو حيان حينما رجح الرفع على الجزم خالف في ذلك ثلاثة من القراء السبعة هم نافع وحمزة والكسائي فقراءتهم بالجزم مع لنون (ونكفر). وابو حيان نفسه عاب على ابن عطية الترجيح بين لقراءات المتواترة حينما قال ابن عطية: "ورجح الناس قراءة لجمهور.."(٢) فقال ابو حيان "لاترجيح، اذ كل من القراءتين تتواتر"(٣) فكيف يقبل الترجيح هنا؟.

فقراءة الحسن من حيث الجزم موافقة لثلاثة من اعلام القراء. قال الزجاج: "الرفع في يكفر" والجزم جائزان، ويقراً: ﴿نُكْفِرُ عَنْكُمْ﴾ بالنون والياء" (٤).

الا ان ابا حيان قد اتبع مذهب سيبويه في هذه المسألة، اوضح ذلك الزجاج حيث قال:

"الرفع في "يكفر" والجزم جائزان، ويقراً -ونكفر عنكم - بالنون والياء، وزعم سيبويه انه يختار الرفع في و"يكفر"، قال لان ما بعد الفاء قد صار بمنزلته في غير الجزاء، واجاز الجزم على موضع ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لان المعنى يكن خيراً لكم. وذكر ان

(١) البحر المحيط ٢/٣٢٥.

(٢) المحرر الوجيز ١/٥٢٨.

(٣) البحر المحيط ٣/٨٨.

(٤) معاني القرآن واعرابه ١/٣٥٥. وينظر السبعة / ١٩١.

بعضهم قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَ هَادِيَ لَمُ وَيَذَرُهُمْ﴾^(١) بجزم الراء، والاختيار عنده الرفع في قوله (ويذرهم) وفي (ونكفر). قال فأما النصب فضعيف جدا، لا يجوز (ونكفر عنكم) الا على جهة الاضطرار، وزعم انه نحو قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحاً^(٢)

إلا ان الزجاج قوى قراءة النصب في البيت فقال:

" الا ان النصب اقوى قليلا لانه انما يجب به الشيء بوجوب غيره فصارع الاستفهام وما أشبهه " ^(٣).

وخلاصة مايقال في هذه الآية ان قراءة (ونكفر) بالنون وجزم الراء على أنه بدل من موضع ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ لانه موضعه، اذ هو جواب الشرط . وقراءة (ونكفر) بالنون ورفع الراء على أنه مستأنف لا موضع له من الاعراب.

المثال الرابع:

يقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ

(١) سورة الاعراف / ١٨٦.

(٢) معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/ ٣٥٥-٣٥٦ والبيت في كتاب سيبويه ٣/ ٣٩ دون نسبة. وقال البغدادي هو للمغيرة بن حبناء بن عمرو بن ربيعة التميمي، شاعر اسلامي اشتهر بهجائه اخاه صخرا، وحبناء امه غلب اسمها على ابيه، المقاصد ٤/ ٣٩٠. وينظر: هامش معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/ ٣٥٦.

(٣) معاني القرآن واعرابه ١/ ٣٥٦.

فَيَمُوتُوا وَلَا يُحَفَّفُ عَنْهُمْ مِّنْ عَذَابِهَا»^(١) . يقول ابن عطية في توجيهه
 لآية الكريمة: "وقرأ الحسن البصري والثقفى "فيموتون" ووجهها
 لعطف على "يقضى" وهي قراءة ضعيفة"^(٢) .

ضعف ابن عطية قراءة الحسن البصري هذه، فان صحت هذه
 القراءة عن الحسن رحمه الله فهو من افصح اهل زمانه، وكلامه
 حجة. وقد علل الكسائي هذه القراءة بقوله: ﴿وَلَا يُؤَذِّنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾
 بالنون في المصحف لانه رأس آية "ولا يقضى عليهم فيموتوا" بغير
 نون لانه ليس برأس آية، ويجوز في كل واحد منهما ماجاز في
 صاحبه"^(٣) .

وهذا تعليل صوتي لا نحوي .

اما توجيه ابن جني لها: "قال ابو الفتح: (يموتون) عطف على
 (يقضى) اي لا يقضى عليهم ولا يموتون . والمفعول محذوف، أي
 لا يقضى عليهم الموت، وحسن حذفه هنا لانه لو قيل: لا يقضى
 عليهم الموت فيموتون كان تكريرا يغني من جميعه بعضه .. وقراءة
 العامة في هذا اوضح واشرح"^(٤) ويعني بالعامة القراء السبعة حيث
 قرأوا "فيموتوا". وهذا هو رأي ابن عطية، الذي لا يختلف عن
 توجيه الزمخشري حيث قال: "وقرئ (يموتون) عطفًا على (يقضى)

(١) سورة فاطر / ٣٦.

(٢) المحرر الوجيز ٤ / ٤٤٠.

(٣) اعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٧٤.

(٤) المحتسب لابن جني ٢ / ٢٠١-٢٠٢.

وادخالا له في حكم النفي . اي لا يقضي عليهم الموت فلا يموتون
كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ﴾^(١) .

واما ابن خروف فوجه قراءة الرفع بانها جاءت على الاستئناف
قال ابن هشام: " واجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية
كقول الشاعر:

فلقد تركت صبية مرحومة لم تدر ماجزع عليك فتجزع^(٢)
اي لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع^(٣) .
وأرى ان الصواب ما قاله ابن عطية في العطف على (يقضى) في
هذا الوجه من القراءة.

المثال الخامس:

يقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٤) . يقول ابن عطية في
توجيهه للآية الكريمة: وقرأ ابو جعفر المنصور " الم نشرح
بنصب الحاء على نحو قول الشاعر:

أضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس^(٥)
ومثله في نوادر أبي زيد

(١) الكشاف ٣/٣١٠.

(٢) هو لمويلك المزموم، وهو من شواهد ابن هشام في المغني برقم /٨٦٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب/٦٢٥.

(٤) سورة الشرح/١.

(٥) قيل هو لطفرة وليس في ديوانه وقد ضعفه ابن جني في الخصائص ١/١٢٦ وهو من شواهد ابن

هشام في المغني برقم/١٠٩٥.

من أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر^(١)
 كأنه قال: "ألم نشرحن" ثم ابدل من النون الفاء ثم حذفها
 تخفيفا، وهي قراءة مردودة^(٢)

وقول ابن عطية "كأنه قال: "الم نشرحن" ذكره ابن مالك في
 شرح الكافية وقال "زعم بعض الناس ان النصب بلم لغة اغترارا
 بقراءة بعض السلف: "ألم نشرح لك صدرك" بفتح الحاء، ويقول
 الراجز:

في اي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر
 وهو عند العلماء محمول على ان الفعل مؤكد بالنون الخفيفة
 ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونونت^(٣)

وقد رد الاشموني قول ابن مالك هذا وقال فيه: "فيه
 شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف، ولا
 ساكنين"^(٤)

ويبدو ان هذه القراءة وافقت لهجة من لهجات العرب الذين
 كانوا ينصبون بلم كما حكى الاشموني. وهذه القراءة تكفي ان تكون
 دليلا على ذلك لانها قرئت في عصر الاحتجاج.

واخيرا لا بد من كلمة تقال في شأن الاحتجاج بالقراءات الشاذة؛

(١) ينسب الى علي رضي الله عنه، ينظر: النوادر/١٣، والخصائص/٣/٩٤، والمحتسب/٣/٣٦٦.

(٢) المحرر الوجيز/٥/٤٩٦.

(٣) شرح الاشموني ٨/٤، وينظر: المحتسب/٢/٣٦٦.

(٤) شرح الاشموني ٨/٤، وينظر: اثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية/٩٦.

فقد اتفق جمهور العلماء على جواز الاحتجاج بالقراءات الشاذة في ميادين الدراسات النحوية واللغوية والفقهيّة .

لكنها ليست قرآناً إلا على الظن، ورفعها من المصاحف دليل على ما أقول، ثم إنها ليست بمنزلة خبر الواحد العدل، فإن إيجاب العمل بخبر الواحد العدل يتوقف على كونه ثابتاً لم ينسخ بأثر آخر أو بإجماع، والقراءة الشاذة تخالف خبر الواحد العدل .

أما إذا وافقت القراءة الشاذة إحدى القراءات المتواترة فلا شك في أننا نحتج بها في اللغة والأحكام .

٤ - أثر القراءات القرآنية في القواعد النحوية:

إن أثر القراءات القرآنية في القواعد النحوية واضح لا يخفى على الدارسين فقد بنى كثير من القواعد النحوية على بعض القراءات أو كانت القراءة سبباً في وضع القاعدة. وأحياناً نجد القراءة تؤيد القاعدة النحوية، وتكون شاهداً على صحة هذه القاعدة، أو على العكس من هذا، فقد ترد القراءة القاعدة النحوية، وتدحضها أحياناً . أما القراءات التي تولدت عنها وجوه اعرابية فتكاد لا تحصى .

وسيكون من مهمة هذا المبحث توضيح ما في المحرر الوجيز - على وجه التمثيل لا الحصر - من شواهد وأمثلة تعين على تبين أثر القراءات في القواعد النحوية في سياق توكيد أن للمحرر الوجيز جانباً نحويًا مهمًا .

وهذه النصوص من المحرر الوجيز توضح ما ذكر:

القاعدة الأولى:

(نصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية بعد الرجاء، حملا له على التمني):

قال ابن عطية في تفسيره للآية الكريمة: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمُنُ ابْنُ لِي صِرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى اللَّهِ مُوسَى﴾ (١):

" وقرأ حفص عن عاصم والاعرج: " فأطلع " بالنصب بالفاء في جواب التمني " (٢).

قال الفراء: " وقوله ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ أسباب السماوات فأطلع) بالرفع يرده على قوله " أبلغ " ومن جعله جوابا لـ " لعل " نصبه، وقد قرأ به بعض القراء. قال: وأنشدني بعض العرب:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتَهَا تَدُلُّنَا اللَّمْلَةَ مِنْ لِمَاتِهَا
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا (٣)
فنصب على الجواب بـ " لعل " (٤).

وقد ذكر الفراء ذلك في المعاني عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلُّهُ يَزِيغُ أَوْ يَذْكَرُ فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرَى﴾ (٥) ثم قال: " فتنفعه الذكرى " بالرفع، ولو

(١) سورة غافر/ ٣٦ ، ٣٧.

(٢) المحرر الوجيز ٤/ ٥٦٠.

(٣) هو من شواهد مغني اللبيب برقم/ ٢٨١ ، ولم ينسبه لاحد.

(٤) معاني القرآن ٣/ ٩.

(٥) سورة عبس/ ٣ ، ٤.

كان نصباً على جواب الفاء لـ "لعل" كان صواباً" (١).

ولم يرض البصريون بهذا التخريج. لانهم لا يجيزون النصب على جواب التمني فيقدرون (أن) محذوفة.

يقول ابن هشام:

"وقيل في قراءة حفص ﴿لَعَلِّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ لَا أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَاطَّلَعُ﴾ بالنصب: انه عطف على معنى لعلني ابلغ، وهو لعلني أن أبلغ فان خبر (لعل) يقترن بـ(أن) كثيرا نحو الحديث "فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض" (٢)، ويحتمل أنه عطف على الاسباب على حد قول الشاعر:

... للبس عباءة وتقر عيني (٣)

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي: ان هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني" (٤).

وقال النحاس:

"وقرأ الاعرج "فأطلع" بالنصب، قال ابو عبيد: على الجواب قال ابو جعفر: معنى النصب خلاف معنى الرفع، لأن معنى النصب: متى بلغت الاسباب اطلعت، ومعنى الرفع: لعلني ابلغ الاسباب ثم

(١) معاني القرآن ٣/٢٣٥.

(٢) صحيح البخاري، باب الاحكام ٢/٢٩٩-٣٠٠ وصحيح مسلم برقم (١٣١٣).

(٣) هو لميسون بنت بحدل الكلبية، تزوجها معاوية فولدت له يزيد ثم سمعها تنشد ابياتا منها هذا البيت فطلقها. والبيت من شواهد ابن هشام في المغني برقم/٤٧١. وتامامه: أحب الي من لبس الشفوف.

(٤) مغني اللبيب /٦٢٣.

لعلي أطلع بعد ذلك.. " (١).

وكلا الوجهين صحيح لان القراءتين بالنصب والرفع متواترتان.

القاعدة الثانية :

(حكم الفعل المضارع المقترن بالفاء أو بالواو، اذا ولي فعل الشرط وجوابه، وجواز رفعه على الاستئناف، أو جزمه على العطف، أو نصبه بإضمار أن) :

قال ابن عطية في تفسيره للآية الكريمة: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢): "وقرأ ابن كثير ونافع وابو عمرو وحمزة والكسائي "فيغفر" و"يعذب" جزماً، وقرأ ابن عامر وعاصم "فيغفر" و"يعذب" رفعاً، فوجه الجزم أنه اتبعه ما قبله ولم يقطعه، وهكذا تحسن المشاكلة في كلامهم، ووجه الرفع انه قطعه من الاول، وقطعه على احد وجهين، اما ان تجعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوف فيرتفع الفعل لوقوعه خبراً لمبتدأ، واما ان تعطف جملة من فعل وفاعل على ماتقدمها.

وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة "فيغفر" ويعذب بالنصب على اضمار ان، وهو معطوف على المعنى " (٣).

(١) اعراب القرآن ٣/ ٣٣.

(٢) سورة البقرة / ٢٨٤.

(٣) المحرر الوجيز ١/ ٣٩٠. وينظر السبعة/ ١٩٥.

قال مكّي: "وحجة من جزم أنه عطفه على "يحاسبكم" الذي هو جواب الشرط..

وحجة من رفع ان الفاء يستأنف مابعدھا، فرفع على القطع مما قبله، اما ان يكون اضمر مبتدأ على تقدير: فالله يغفر ويعذب، فيكون جملة من ابتداء وخبر معطوفة على جملة، من فعل وفاعل.. والجزم هو الاختيار، لاتصال الكلام ولان عليه اكثر القراء^(١).

أما قراءة النصب فهي عند البصريين على اضمار "أن".

قال سيبويه: "... الا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو. وبلغنا ان بعضهم قرأ: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢).

القاعدة الثالثة:

(قاعدة نصب الفعل المضارع الواقع بعد أن المخففة من الثقيلة والمسبوقة بفعل من أفعال الرجحان أو رفعه):

قال ابن عطية في تفسيره للآية الكريمة: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة فعموا وضموا..﴾^(٣): "وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألا تكون) بنصب النون، وقرأ ابو عمرو وحمزة والكسائي (ألا تكون) برفع النون، ولم يختلفوا في رفع (فتنة) لأن كان هنا التامة،

(١) الكشف/١/٣٢٣.

(٢) الكتاب ٩٠/٣.

(٣) سورة المائدة /٧١.

فوجه قراءة النصب ان تكون (أن) هي الخفيفة الناصبة، ووجه قراءة الرفع أن تكون المخففة من الثقيلة، وحسن دخولها لأن "لا" قد وطأت ان يليها الفعل وقامت مقام الضمير المحذوف عوضا منه، ولا بد في مثل هذا من عوض مثل قولك علمت أن قد يقوم زيد.. " (١) .

فرفع الفعل "تكون" في قراءة الرفع لانه وقع "أن" المخففة من الثقيلة والتي سبقت بفعل من افعال اليقين او الرجحان. وهو كقول جرير:

زعم القرزدي ان سيقتل مربعا أبشر بطول سلامة يامربع (٢)
يقول سيبويه: "وحسبوا ان لاتكون فتنة، كأنك قلت: قد حسبت أنه لايقول ذاك. وانما حسنت انه هاهنا لانك قد اثبت هذا في ظنك كما اثبته في علمك، وأنت ادخلته في ظنك على انه ثابت الآن كما كان في العلم.. " (٣).

واما قول ابن عطية "وقامت مقام الضمير المحذوف عوضا منه" فيقول سيبويه في هذا: "واعلم انه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت ان تفعل ذاك، ولا قد علمت ان فعل ذاك حتى تقول: سيفعل او قد فعل، او تنفي فتدخل لا، وذلك لانهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من (أنه) فكرهوا أن يدعوا (السين) أو (قد) اذ قدروا على ان

(١) المحرر الوجيز ٢/٢٢٠.

(٢) الديوان/ ٢٦١.

(٣) الكتاب ٣/١٦٦-١٦٧.

تكون عوضاً ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا والسين" (١).
فهذه القراءة وافقت القاعدة التي سلف الحديث عنها. فيكون
اعراب قراءة الرفع:

أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، أي
أنه. و " لا " : نافية.

و " تكون " تامة .

و " فتنة " فاعل كان التامة.

والجملة خبر " ان " وهي مفسرة لضمير الشأن، وحسب حينئذ
للتيقن، لاللسك، لأن أن المخففة لاتقع الا بعد تيقن.

القاعدة الرابعة:

(جواز رفع الاسم المفرد المقترن بأل والمعطوف على منادى):

قال ابن عطية في تفسيره للآية الكريمة: ﴿يَجِبَالُ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ
وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ (٢): " و قرأ الاعرج وعاصم بخلاف وجماعة من
أهل المدينة " والطيير " بالرفع عطفا على لفظ قوله " يا جبال " (٣).

قال النحاس:

" والرفع من جهتين: احدهما على العطف على " يا جبال "

(١) الكتاب ٣/ ١٦٧.

(٢) سورة سبأ / ١٠.

(٣) المحرر الوجيز ٤/ ٤٠٧.

والاخرى على العطف على المضمرة الذي في أو (بي)^(١).

واما قراءة النصب فهي على موضع (يا جبال) حيث محلها النصب.

قال سيبويه: "واما العرب فاكثروا رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر. وقرأ الاعرج: ﴿يَجِبَالُ أَوْيٍ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ فرجع. ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس كأنه قال: وياحارث"^(٢).

ولا يختلف رأي الزجاج عن النحاس في توجيه قراءة الرفع فنراه يقول:

"والطير، فالرفع من جهتين: احدهما ان يكون نسقا على مافي أوبي، المعنى يا جبال رجعي التسبيح انت والطير. ويجوز ان يكون مرفوعا على البدل، المعنى يا جبال وياأيها الطير أوبي معه"^(٣).

فهذه القراءة اذن أيّدت القاعدة النحوية، فيكون الاحتجاج بها بمثابة حجية القرآن الكريم^(٤).

القاعدة الخامسة:

(جواز صرف الممنوع من الصرف لإرادة التناسب):

(١) اعراب القرآن ٣/٣٣٤.

(٢) الكتاب ٢/١٨٧.

(٣) معاني القرآن واعرابه ٤/٢٤٣ وينظر: الكشاف ٣/٢٨١.

(٤) ينظر: اثر القرآن والقراءات في النحو العربي/ ٣٥٤.

قال ابن عطية في تفسيره للآية الكريمة: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾^(١): "وقرأ نافع والكسائي وابو بكر عن عاصم "سلاسلا" بالصرف وهذا على ما حكاه الاخفش من لغة من يصرف كل ما لا يصرف الا افعل وهي لغة الشعراء، ثم كثر حتى جرى في كلامهم. وهذا الاجراء في "سلاسلا وقواريرا" اثبت في مصحف ابن مسعود ومصحف ابي بن كعب ومصحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة"^(٢).

وأيد ذلك النحاس بقوله: "إ..أن العرب تصرف كل ما لا ينصرف الا "افعل منك" فهذه حجة، وحجة اخرى أن بعض أهل النظر يقول: كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام، لان الشعر أصل كلام العرب، فكيف نتحكم في كلامها، ونجعل الشعر خارجا عنه؟ وحجة ثالثة أنه لما كان إلى جانبه جمع ينصرف فأتبع الأول الثاني"^(٣).

ويثير الانتباه تعليل الزمخشري لقراءة ﴿ سَلْسِلًا ﴾ بالصرف حيث قال: "وقرء سلاسل غير منون، وسلاسلا بالتنوين وفيه وجهان أحدهما أن تكون هذه النون بدلا من حرف الإطلاق، ويجري الوصل مجرى الوقف، والثاني ان يكون صاحب القراءة به ممن ضرى برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف"^(٤).

(١) سورة الانسان / ٤.

(٢) المحرر الوجيز ٤٠٩ / ٥.

(٣) إعراب القرآن ٩٧ / ٥.

(٤) الكشاف ١٩٥ / ٤.

والزمخشري لا يعتقد أن القراءة المستفيضة موقوفة على النقل المتواتر فجعل تنوين سلاسل من قبيل غلط القاريء الذي يسبق إليه اللسان في غير موضعه لتمرنه عليه في موضعه.

والصحيح أن هذه الوجوه المتواترة منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يستطيع القاريء أن يغير حرفا بحرف، وهذه القراءة كما مر على لغة من يصرف في نثر الكلام جميع ما لا ينصرف إلا "افعل". فهذه القراءة أيدت من أجاز صرف الممنوع من الصرف.

القاعدة السادسة:

(إحاق الفعل بعلامتي التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنى أو مجموعاً) :

قال ابن عطية في تفسيره للآية الكريمة: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا...﴾^(١): "فذهب سيبويه رحمه الله إلى أن الضمير في (أسروا) فاعل وأن (الذين) بدل منه وقال رحمه الله لغة (أكلوني البراغيث) ليست في القرآن، وقال أبو عبيده وغيره الواو والألف علامة أن الفاعل مجموع كالتاء في قولك قامت هند و(الذين) فاعل بـ (أسروا) وهذا على لغة من قال: (أكلوني البراغيث) .." ^(٢).

فالفعل الذي فاعله مثنى أو جمع يجرد من علامتيهما فيقال جاء الزيدان وجاء الزيدون ولا يقال جاؤوا أو جاءا، وأجاز جمع من

(١) سورة الانبياء/٣.

(٢) المحرر الوجيز ٧٤/٤.

النحاة مثل هذا التركيب ونسبوا إليه لغة طيء^(١).

واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة منها قول النبي صلى الله عليه وسلم (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار)^(٢)، ومنها قول الشاعر:

يلوموني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم^(٣)

وقد أيد ابن مالك هذا الوجه بقراءة الحسن ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئَاتِهِمْ﴾^(٤) حيث قال في ذلك: وفي قراءة الحسن شاهد للغة (أكلوني البراغيث)^(٥).

وأنا لا يريد أن يقر (لغة أكلوني البراغيث) في القرآن وإنما يحب أن يثبت من خلال هذه القراءة قاعدة نحوية أيدتها هذه الآية. وهي إلحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل إذ كان فاعله مثنى أو مجموعاً.

القاعدة السابعة

(مجيء "أن" بمعنى "لعل") :

قال ابن عطية في تفسيره للآية الكريمة: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا

(١) الاشموني ٤٨/٢.

(٢) عمدة القاريء بشرح صحيح البخاري ٤٤/٥ ، وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الصلاة ٥/١٣٣.

(٣) ينسب الى احيحة بن الجلاح. وهو من شواهد ابن هشام في المغني برقم ٦٧٩.

(٤) سورة الأسراء / ٧١.

(٥) شواهد التوضيح/ ١٧٢ . وينظر: اثر القرآن والقراءات في النحو العربي/ ٣٥٦-٣٥٧.

جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ^(١): "ومنهم من جعل "أنها" بمعنى لعلها، وحكاها سيبويه عن الخليل، وهو تأويل لا يحتاج معه إلى تقدير زيادة "لا"، وحكى الكسائي أنه كذلك في مصحف أبي بن كعب: وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون، ومن هذا المعنى قول الشاعر:

قلت لشيبان أدن من لقاءه أنى نغذي القوم من شوائه^(٢)
فهذه كلها بمعنى لعل".

وهذا على قراءة من فتح الهمزة: "فقال قوم منهم الخليل والفارسي "لا" زائدة، وإلا لكان عذرا للكفار، ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك، فقال النحاس: حذف المعطوف، أي: أو أنهم يؤمنون، وقال الخليل في قول له آخر: (أن) بمعنى (لعل) مثل "أنت السوق أنك تشتري لنا شيئا"^(٣) ورجحه الزجاج وقال: "إنهم اجمعوا عليه. ورده الفارسي فقال: التوقع الذي في (لعل) يقافيه الحكم بعدم إيمانهم يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجع به الزجاج كون "لا" غير زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بان قالوا يؤيده أن (يشعركم) و(يدريكم) بمعنى.."^(٤).

(١) سورة الأنعام/١٠٩.

(٢) البيت للفضل بن قدامة العجلي، وهو من شواهد سيبويه ٣/١١٦، ومن شواهد ابن الأنباري في الأنصاف برقم ٣٨٤، ٥٩١/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/١٢٣.

(٤) مغني اللبيب/٣٣١.

وقد أيد الزمخشري قول من قال: أن "أن" بمعنى "لعل" فقال: "وقيل أنها بمعنى "لعلها" من قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لحما. وقال امرؤ القيس:

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكى الديار كما بكى ابن خدام
وتقويها قراءة أبي: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون^(١).

إذن قراءة الفتح تؤيد القاعدة التي تقول: "أن" بمعنى "لعل".

القاعدة الثامنة:

(جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور):

قال ابن عطية في تفسيره للآية الكريمة: ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا﴾^(٢): "وقرأ ابن عباس بخلاف والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين "خالصة" بالنصب، وقرأ سعيد بن جبير فيما ذكر أبو الفتح "خالصا" ونصب هاتين القراءتين على أن الحال من الضمير الذي في قوله (في بطون) وذلك أن تقدير الكلام: وقالوا ما استقر هو في بطون هذه الأنعام فحذف الفعل وحمل المجرور الضمير، والحال من الضمير والعامل فيها معنى الاستقرار.

قال أبو الفتح: ويصح أن يكون حالا من "ما" على مذهب أبي

(١) الكشاف ٢/٤٤.

(٢) سورة الأنعام/١٣٩.

الحسن في أجازته تقديم الحال على العامل فيها" (١).

وأبو الفتح أجاب عن نصب "خالصة" جوابين:

"أحدهما: أن يكون حالا من الضمير في الظرف الجاري حملة على (ما) كقولنا: الذي في الدار قائما زيد.

والآخر: أن يكون حالا من (ما) على مذهب أبي الحسن في أجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنى بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها كقولنا: زيد قائما في الدار".

وما أجازته أبو الحسن الأخفش وابن جني وابن عطية لم يجزه المبرد من قبل إذ قال: "فإن كان العامل غير فعل ولكن شيء في معناه، لم تتقدم الحال على العامل، لأن هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول، وذلك قوله: زيد في الدار قائما، ولا تقل: زيد قائما في الدار، وتقول هذا قائما حسن، ولا تقل قائما هذا حسن" (٢).

فقراءة النصب هذه أيدت القاعدة التي جوزت تقديم الحال على صاحبها المجرور، ولو أنها خالفت رأي جمهور النحاة.

- أثر القراءات القرآنية في تعدد وجوه الإعراب:

القراءات القرآنية المتواترة معطيات ثابتة لا تتغير بتغير وجوه الإعراب، والقاعدة النحوية ليست حقيقة ثابتة إن اختلفت مع القراءة

(١) المحرر الوجيز ٢/٣٥١.

(٢) المقتضب ٤/١٧٠.

المتواترة . لأن الحركة اللغوية بجملتها من نحوها وصرفها وبلاغتها قامت في بداية نهضتها لصون القرآن الكريم من اللحن، فكانت منارةً يهدي المتعلمين إلى لغة القرآن . فلما قعد النحاة قواعدهم سواءً على صعيد المدرسة البصرية أو الكوفية فإن قواعدهم هذه بالطبع يجب أن تكون تبعاً للقرآن الكريم بقراءاته المتواترة . وسوف نرى من خلال هذا البحث كيف أن القراءات أثرت الدرس النحوي من خلال تعدد وجوه الإعراب .

المثال الأول

يقول الله تعالى: ﴿فَلَقَّ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾^(١) . قرأ ابن كثير بنصب آدم ورفع كلمات، وقرأ الباقر برفع آدم ونصب الكلمات والتاء مكسورة في حالِ النصب على سنن العربية .

قال العكبري: (يقرأ برفع آدم ونصب كلمات لأن كل ما تلقاك فقد تلقيته)^(٢) قال ابن خالويه: (ما تلقاك فقد تلقيته، وما نالك فقد نلته وهذا يسميه النحويون المشاركة في الفعل)^(٣) ..

قال مكِّي بن أبي طالب القيسي: (وعلة من نصب آدم ورفع الكلمات أنه جعل الكلمات استنفدت آدم بتوفيق الله له ... فتأب الله عليه ... ويسرت له التوبة من الله، فهي الفاعلة وهو المستنفذ بها، وكان الأصل أن يقال على هذه القراءة: (فتلقت آدم من ربه كلمات)

(١) سورة البقرة / ٣٧ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٩ .

(٣) الحجة في القراءات السبع / ٥١ .

لكن لما كان بعد ما بين المؤنث وفعله حسن حذف علامة التأنيث، وهو أصل يجري في كل القرآن إذا جاء فعل المؤنث بغير علامة . وقيل: إنما ذكر لأنه محمول على المعنى، لأن الكلام والكلمات واحد، فحمل على الكلام فذكر، وقيل ذكر لأن تأنيث الكلمات غير حقيقي، إذ لا مذكر لها من لفظها .

وعلة من قرأ برفع (آدم) ونصب (الكلمات) ، لأنه هو الذي قبلها ودعا بها، وعمل بها فتاب الله عليه . فهو الفاعل لقبوله الكلمات، فالمعنى على ذلك، وهو الخطاب، وفي تقديم (آدم) على الكلمات تقوية أنه الفاعل . وقال أبو عبيد في معنى ﴿فَلَقَّيْنِ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ معناه قبلها، فإذا كان آدم قابلاً للكلام مقبول، فهو المفعول وآدم الفاعل^(١) .

ومعنى تلقي الكلمات لآدم وصولها إليه، لأن من تلقاك فقد تلقيته، فكأنه قال فجاءت آدم من ربه كلمات، فقبلها وعمل بمقتضاها . فالخلاصة من هذه المسألة أن إعراب جمهور النحاة لآدم بأنه فاعل وهو صحيح لكنه لا ينفي إعراب آدم أنه مفعول به، وأن الكلمات في موقع الفاعل على قراءة ابن كثير، والله تعالى أعلم . وسوف أورد بعض الأمثلة من القراءات السبعية التي تأولها النحاة، فتعددت لذلك وجوه الإعراب فيها .

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١ / ٢٣٦ .

المثال الثاني

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾^(١)

قرأ نافع وهشام وشعبة والكسائي بالتنوين وصلماً، وبإبداله ألفاً وقفاً. والأصل في (سلاسلأ) أنها بغير تنوين لأنها ممنوعة من الصرف وذلك أنه على صيغة منتهى الجموع. وقد تأولها النحاة على أشكال مختلفة قال ابن الأنباري: (قرأ سلاسلأ بتنوين وبغير تنوين فمن نونه لأنه جاور أغللاً كقوله: (ارجعن مأزورات غير مأجورات) وكقوله: (لتأتينا بالغدايا والعشايا)، فكلمة مأزورات وغدايا لا تجمع مثل هذا الجمع، إلا أنها لمجاورتها لكلمة مأجورات جاءت على هذه الصيغة^(٢)). وقد أيد ذلك ابن مالك في ألفيته فقال:

ولا اضطرارٍ أو تناسب صرف ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف
وقد أوضح شراح الألفية أن التناسب الذي عناه ابن مالك في
الألفية يدخل في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا
وَسَعِيرًا﴾^(٣)

إلا أن الزمخشري ذهب مذهباً بعيداً في تأويل هذه القراءة، فهو يرى أن القراء الذين نونوا (سلاسلأ) تأثروا برواية الشعر، ومرنوا لسانهم على صرف ما لا ينصرف.

(١) سورة الإنسان / ٤.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٨٠ - ٤٨١.

(٣) سورة الإنسان / ٤.

وإنني لأعجب كل العجب من الرجل، فعلى الرغم من غزارة علمه، فكيف يغفل عن هذا الأمر ليتهم القراء بأنهم تأثروا بالشعر، وكأن القراءة تأتي بالتشهي، لا بالأسانيد المتواترة الصحيحة؟ . وهو يعلم أن (سلاسل) صرفت وهي لغة صحيحة عند العرب . وهذه اللغة حكاها الكسائي والفراء عن بعض العرب كذلك . ولا أظن أن واحداً من المنصفين يقف معه . والعجيب أن الجمل قاس القرآن بالشعر . والصحيح أنها صرفت لأنها لغة من لغات العرب الفصيحة^(١)

المثال الثالث

يقول الله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ فَدَرْنَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾^(٢)

. قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بالرفع (والقمر) وقرا الباكون بالنصب (والقمر) .

فأما قراءة الرفع فعلى أن القمر مبتدأ وقدرناه خبر، أو أنه محمول على (وآية لهم) ومحمول على (الشمس) ، وهي أسماء لم يعمل فيها فعل . وأما قراءة النصب فعلى فعل مضمر، أي (وقدرنا القمر). لأنه معطوف على اسم قد عمل فيه الفعل وهو (النهار) في قوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَلِيلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ في الآية ٣٧ فحمل على ذلك^(٣) .

(١) ينظر الحجة في القراءات لابن خالويه / ٣٥٨ .

(٢) سورة يس / ٣٩ .

(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن / ٣٤١ .

ونرى ابن خالويه يوافق العكبري سوى أن الهاء (أي في قدرناه) عائدة على القمر، وبها صلح الكلام، أي في قراءة الرفع على اعتبار حرف هو بالفعل أولى، ويتأخر بعده ماله صدر الكلام كالأمر والنهي والاستفهام^(١).

المثال الرابع

يقول الله تعالى: ﴿إِن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢). قرأ حمزة والكسائي بنصب ﴿ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ و ﴿ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ، وقرأ الباقون برفع آيات في الموضعين .

وتأويل قراءة النصب هي أن تكون (إن) مضمرة، حذفت لدلالة الأولى عليها، وليست (آيات) في الآيتين معطوفة على (آيات) في الآية^(٣) وذلك لما في هذا من عطف على عاملين . أي (إن) من جهة و(حرف الجر) من جهة ثانية .

وتأويل قراءة الرفع على أن (آيات) مبتدأ مؤخر، وفي (خلقكم) خبره، وهي جملة مستأنفة، وقيل: هي في الرفع التوكيد.

المثال الخامس

يقول الله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤).

(١) ينظر الحجة في القراءات السبع / ٢٧٢.

(٢) سورة الجاثية / ٤ - ٥ - ٦.

(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن / ٣٩٦.

(٤) سورة الأعراف / ٣٢.

قرأ نافع (خالصة) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب .
 وحجة من قرأ بالنصب أنه نصبها على الحال . وحجة من قرأ
 بالرفع على تأويل (وهي لهم خالصة يوم القيامة) .
 ويفصل العكبري في إعراب الآية فيقول:

قوله تعالى: (قل هي) هي مبتدأ وفي الخبر ستة أوجه:

أحدها (خالصة) على قراءة من رفع، فعلى هذا تكون اللام
 متعلقة بخالصة، أي هي خالصة لمن آمن في الدنيا، و (يوم القيامة)
 ظرف لخالصة، ولم يمتنع تعلق الظرفين بها، لأن اللام للتبيين .
 يوم ظرف محض و (في) متعلقة بآمنوا .

والثاني: أن يكون الخبر للذين، و (خالصة) خبر ثانٍ و (في)
 متعلقة بآمنوا .

والثالث: أن يكون الخبر (للذين) (وفي الحياة الدنيا) معمول
 لظرف الذي هو اللام، أي يستقر للذين آمنوا في الحياة الدنيا،
 وخالصة خبر ثانٍ .

والرابع: أن يكون الخبر (في الحياة الدنيا)، (وللذين) متعلقة
 بخالصة .

والخامس: أن تكون اللام حالاً من الظرف الذي بعدها على
 قول الأخفش .

والسادس: أن تكون (خالصة) نصباً على الحال على قراءة من

نصب والعامل فيها (للذين) أو (في الحياة الدنيا) إذا جعلته خبراً أو حالاً. والتقدير: هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها له يوم القيامة. أي أن الزينة يشاركون فيها في الدنيا، وتخلص لهم في الآخرة. ولا يجوز أن تعمل في (خالصة) (زينة الله)، لأنه قد وصفها بقوله (التي)، والمصدر إذا وصف لا يعمل^(١).

وأخيراً فإن الحركة اللغوية وخاصة النحوية منها بدأت بدافع من إقبال الأقوام الأعجمية، التي دخلت في دين الله أفواجاً، بدافع تعلم العربية، وتعلم قراءة القرآن الكريم، الذي هو السجل الجامع لأمر دين الإسلام، من عبادة وتشريع وتنظيم لعلاقات المسلمين، بعضهم لبعض، فقد كان من الضرورة الماسة أن يفهم هذا العدد الغفير من الداخلين حديثاً في الإسلام، والناشئين في بيئات لا تتكلم العربية. بل لقد كان من الضرورة الماسة أيضاً أن تمهد السبيل أمام هؤلاء الأعاجم إلى امتلاك دقائق العربية^(٢).

ولقد كان أبناء هذا الرعيل الأول من الداخلين في الإسلام ومعظمهم من قراء القرآن قد ورثوا طائفة من وجوه القراءات هي سابقة في الزمن على الاشتغال باللغة والنحو، فمن الطبيعي أن يورثوا بدورهم تلاميذهم، وأن يحاول هؤلاء التلاميذ مع الزمن تأويلها وتعليلها، حين بدأت تتكون مقومات البحث المنهجي العلمي

(١) التبيان في إعراب القرآن / ١ / ٤٢١.

(٢) ينظر أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي / ٤٥.

ديهم . وإن سيبويه إنما جمع كتابه (الكتاب) ليكون مناراً يهدي متعلمين ، وبخاصة الأعاجم إلى لغة القرآن^(١) .

وإن التأويلات والتخریجات التي ظهرت في تلك الحقبة الزمنية ، لم تكن من نوع الخلافات الحادة ، التي ظهرت بين أقطاب مدرستين البصرية والكوفية وما تبعهما من مدارس ، ولا كان من نوع التأويلات المنطقية التي امتلأت بها بطون كتب النحو المتأخرة ، إنما كانت ترتدي طابع البساطة ، ولا تحيد عن طبيعة القراءة بحرف وروث عن أحد السلف الصالح .

وإنه لمن الغرابة أن نجد موقف البصريين يخالف في بعض أوضاعه أصول القراءات القرآنية ، مع أنه لا خلاف في أن القرآن لكريم أصل من أصول الدراسات اللغوية بمختلف فروعها ، وكان من المفروض أن يبني النحاة كثيراً من قواعد النحو على شواهد مختلفة وجوه القراءات المتواترة التي صح سندها ، بدل أن يحاولوا لتعدد من النحاة فرض قواعدهم على اللغة ، وتجاهل القرآن والقراءات ، مع الاعتذار لأنفسهم بأن القراءة سنة متبعة لا يجوز لمساس بها .

(١) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية / المقدمة.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات العشر، الشيخ أحمد الدمياطي، طبع دار الندوة، بيروت لبنان، بدون تاريخ .
- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي د . عفيف دمشقية، طبع معهد الإنماء العربي ١٩٧٨ م .
- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د . عبد العال سالم مكرم، طبع مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، الطبعة الثالثة ١٩٨٧ م .
- أثر القرآن والقرآنية في النحو العربي، د . محمد سمير اللبدي، طبع دار الكتب الثقافية، الكويت الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ ١٩٨٧ م .
- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزام الظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
- الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي دار الجيل، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق عبد الرحمن محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- ١٠ - الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ١١ - البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأي حيان الأندلسي النحوي، دار الفكر، بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م .
- ١٢ - التبيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، طبع دار الهجرة إيزان ١٤٠٣هـ .
- ١٣ - تأويل مشكل القرآن، محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرح أحمد صقر، طبع دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ .
- ١٤ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الجياني، تحقيق محمد كامل بركات، طبع دار الكتاب العربي القاهرة ١٩٦٨م .
- ١٥ - التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، طبع دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ١٦ - جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، طبع دار الحديث، القاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ١٧ - حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، طبع المكتبة التجارية الكبرى، مصر الطبعة الأولى ١٩٤٧م .
- ١٨ - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو علي الفارسي، دمشق تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويحالي، طبع دار المأمون، دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- ١٠ - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجار دار العربي، بيروت (د - ت).
- ٢ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٢ م.
- ٢ - سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ، أبو القاسم علي بن عثمان بن القاصح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، الطبعة الثالثة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ٢١ - سنن الترمذي (الجامع الصحيح) أبو عيسى بن سورة، الطبعة الأولى مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- ٢٢ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد جمال الدين الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر، الطبعة العاشرة ١٩٦٥ م.
- ٢٤ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٢٥ - شرح المفصل لابن يعيش بن علي، المطبعة المنيرية مصر ١٩٢٨ م.
- ٢٦ - صحيح البخاري محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة المنيرية مصر ١٩٢٨ م.
- ٢٧ - صحيح مسلم بشرح النووي، مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د - ت).
- ٢٨ - غيث النفع في القراءات السبع، علي النووي الصفاقسي بهامش شرح

- الشاطبية لابن القاصح - مصطفى البابي مصر الطبعة الثالثة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- ٢٩ - القاموس المحيط الفيروز آبادي بحر الدين محمد بن يعقوب، مطبع السعادة، مصر (د - ت) .
- ٣٠ - الكتاب، سيويه أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٣١ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاظم عبد الحق بن عطية تحقيق عبد السلام الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ٣٢ - المستصفي من علم أصول الفقه، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي تحقيق محمد مصطفى، مكتبة الجيزة، مصر (د - ت) .
- ٣٣ - مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسير محمد السّواس، طبع مؤسسة نور إيران (د - ت) .
- ٣٤ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٣٥ - معاني القرآن أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ - ١٩٨٣م .
- ٣٦ - معاني النحو، د . فاضل السامرائي - دار الحكمة - بغداد (د - ت) .
- ٣٧ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام الأنصاري تحقيق د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت الطبعة الخامسة

١٩٧٩ م .

- ٣٨ - مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، الإمام الفخر الرازي ، دار الكتب العلمية طهران (د - ت) .
- ٣٩ - مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، بلا تاريخ .
- ٤٠ - النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د - ت) .

الفهرس

٥ المقدمة
٧ علم القراءات
١١ نشأة علم القراءات
١٣ أعلام القراء
١٣	- عبد الله بن كثير
١٣	- ابو عمرو بن العلاء
١٤	- عبد الله بن عامر اليحصبي
١٤	- عاصم بن ابي النجود
١٤	- حمزة بن حبيب الزيات
١٤	- علي بن حمزة الكسائي
١٧	- السند
١٨	- التواتر
١٨	- الشذوذ
٢٠ مواقف النحات من القراءات
٢٤ مواقف النحات من القراءات المشكلة
٢٥ ومن الآيات المشكلة
٣٤ ومن القراءات المشكلة
٣٦ رأي ابن مالك في الكافية الشافية
٣٨ رأي ابن حبان
٣٩ رأي ابن الجزري
٤١ ومن القراءات المشكلة

٤٥	ومن القراءات المشككة
٥٢	النحاة والقراءات المتواترة
٧٧	مواقف النحاة من القراءات الشاذة
٨٨	أثر القراءات القرآنية في القواعد النحوية
١٠١	أثر القراءات القرآنية في تعدد وجوه الاعراب
١١١	قائمة المصادر والمراجع